كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد (١٣) ديسمبر ٢٠٢٣م

العلاقة بين السبب والمسبب وما يترتب عليها من أحكام في الفكر الأشعري

إعداد الدكتور

عبد الله محمود سرور علي

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين
والدعوة بالمنصورة
جامعة الأزهر

العلاقة بين السبب والمسبب، وما يترتب عليها من أحكام في الفكر الأشعري

ملخص البحث:

يتحدث البحث عن العلاقة بين السبب والمسبب في الفكر الاشعري ودار بين العلاقة بين قدرة العبد وفعله، والعلاقة بين قدرة الله وقدرة العبد مع فعله.

وقد اتفقت كلمة الأشاعرة على أنه ثمة علاقة بين قدرة العبد وفعله إلا أنهم ذهبوا في تحديدها إلى اتجاهات خمسة تتلخص في الآتي: ذهب الأشعري رحمه الله تعالى: أنه لا تأثير لقدرة العبد البتة في وجود الفعل وله الكسب الذي يقع بقدرته المحدثة فأصل الفعل ووصفه خلق لله وليس معنى هذا أنه ينفي تعلق قدرة العبد بفعله فهو يرى أن لها تعلقا غير التأثير، وتعينه: أنه يغيب عنا لكنه موجود وعلى رأيه كثير من الأشاعرة. أما الباقلاني: فيرى أن الله خلق الفعل وأخرجه من العدم للوجود وقدرة العبد دورها في جعله طاعة أو معصية، وتبعه الشهرستاني. أما الإسفراييني: فيرى وقوع الفعل بتأثير قدرتين "جواز وقوع مقدور بين قادرين مع اختلاف جهة التعلق"، ويؤول كلامه أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير لكن إذا انضمت إليها قدرة الله استقلت بالتأثير ثم يأتي دور الجويني: الذي قال بتأثير القدرة الحادثة في ذات الفعل لكن بمشيئته، وإرادته، بقي الرازي: والذي يصف الفعل بعد توفر الأسباب من سيرورة الممكن من استواء الطرفين إلى ترجح أحدهما بقدرة الله وإرادته وحينها يجب الوقوع. كما اتفق أهل السنة الأشاعرة أن الله ﷻ خلق العباد وقدرهم وأفعالهم كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [سورة الصفات: ٩٦].

الثاني: العلاقة بين السبب والمسبب في الطبيعيات فقد أطبقت كلمة الأشاعرة على أنه ثمت علاقة بينهم؛ كالنار والإحراق لكنها علاقة عادية، وليست ضرورية لازمة.

الكلمات المفتاحية: السبب، المسبب، العلة، المعلول، الشرط.

The relationship between cause and effect and its resulted rulings in Ash'arite thought

Abstract:

The research discusses the relationship between cause and effect in Ash'arite thought. It is summarized in the undermentioned two sections: **First**, the relationship between the servant's ability and his action, and the relationship between God's power and the servant's ability with his action.

The Ash'arites unanimously have agreed that there is a relationship between the ability of the servant and his action, but they define it in five interpretations, which can be summarized as follows: Imam Al-Ash'ari, may God have mercy on him, says that the ability of the servant has no effect at all on the existence of the action, rather he can be responsible of the result through his created ability, so the origin of the action and its description is created by God. That does not mean he denies the connection of the servant's ability to his actions, but a connection other than the effect. He explains that the connection is unknown to us, but it is exist. Many of the Ash'arites agree with him. As for Al-Baqillani: He believes God created the action and brought it into existence out of nothingness, and the ability of the servant is to obey or disobey that action. Al-Shahrastani followed him. As for Al- Isfaraini: He sees the occurrence of an action as a result of the influence of two powers "It is permissible for something destined to occur by two different powers (God and servant) despite the difference in the result of the action". He explains that the power of the servant is not independent of the effect unless it is joined by God's power, at then it becomes independent of the effect. As for Al-Juwayni: He believes in the influence of the power occurring in the action itself, but by God's will. Finally, Al-Razi: He describes the action based on reasons and taking into consideration the equal possibility of the two parties resulting in the predominance of one of them which is God's power and will, and then the action must occur. The Ash'ari Sunnis also agreed that God Almighty created His servants, their fates and deeds, as God Almighty said ("But Allah has created you and your handwork! ") [Surat At-Saffat: ٩٦].

Second: The relationship between the cause and the effect in nature matters. The Ash'arites unitedly believe in the relationship between the cause and the effect, such as fire and burning, but it is a normal relationship and not necessary to happen.

Keywords: cause, effect, reason, action, condition.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله معز من أطاعه واتقاه، ومذل من خالف أمره وعصاه، وفق من شاء من عباده للعمل بما يحبه ويرضاه. أحمده سبحانه وأشكره، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله... وبعد:

فقد تميز المذهب الأشعري بأنه مذهب وسط يجمع بين النص والعقل، فلم يكن أهل السنة الأشاعرة مع هؤلاء الذين لم يعطوا للعقل حقه، ولم يجعلوا له دورا في معرفة العقائد، أو التمعن في فهم نصوص الوحي، وأخذوا بظواهر النصوص دون إعمال لدور العقل المنوط به، فوقعوا في تشبيه الخالق بالمخلوق، وقالوا كلاما لا يقبله عقل وهؤلاء هم المشبهة ومن سار على طريقهم.

ولم يكن أهل السنة الأشاعرة مع الفلاسفة الذين قدسوا العقل وجعلوه المصدر الوحيد في معرفة العقائد، وقصروا دور الوحي على ضرب الأمثال للحقائق التي يخاطب بها العامة ممن لا يستطيعون معرفة الحقائق بعقولهم.

كما لم يكن أهل السنة الأشاعرة مع هؤلاء الذين جعلوا العقل، والوحي مصدران من مصادر التعرف على العقائد، لكنهم بالغوا في دور العقل فجعلوه مقدما على الوحي، بل جعلوه المصدر الأول في هذا الأمر فأدى بهم ذلك إلى تأويل بعض العقائد التي جاء بها الوحي لأنها من منظورهم تتعارض مع ما جاء به العقل وهؤلاء هم المعتزلة ومن نهج نهجهم واتبع طريقتهم.

أما الأشاعرة فكانوا وسطاً بين هؤلاء النصوصيين، وبين هؤلاء العقليين، فآمنوا بأن كلاً من الوحي والعقل مصدر من مصادر التعرف على العقائد، وبذلوا في ذلك جهدا كبيرا من أجل بيان وإيضاح أن ما جاء به الوحي لا يتعارض أبدا مع معطيات العقل بحال من الأحوال.

"فمثال العقل البصر السليم عن الآفات، ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء، والمستغني بأحدهما عن الآخر معدود في زمرة الأغبياء، لأن المعرض عن العقل مكتفيا

بنور الشرع، كالمتعرض لنور الشمس مُغْمِضاً أجفانه، فلا فرق بينه وبين العميان، والمكتفي بنور العقل معرضا عن القرآن كالناظر بعينه في الظلام، فلا يبصر شيئاً فالعقل مع الشرع نور على نور"(١)

وفي سبيل هذا نظر الأشاعرة إلى المقدمات التي بنى عليها العقليون- سواء أكانوا عقلين خلصا كالفلاسفة أو غير خلص كالمعتزلة - آراءهم في الله تعالى والعالم والانسان وكذا الأمور العامة: كالعلة والمعلول، أو السبب والمسبب.. فأدلى الأشاعرة بدلوهم ورأيهم في هذه المسائل، فلم يكونوا تابعين في هذه الأمور للفلاسفة أو المعتزلة على نحو ما يتوهم القاصرون، وإنما نقضوا الفلاسفة، وكذا المعتزلة في كثير من آرائهم في هذه القضايا، وكان لهم مذهب قائم بنفسه فيها ومن بين هذه المقدمات المشار اليها سابقا العلاقة بين السبب والمسبب، أو العلة والمعلول فقد درسها الأشاعرة وطبقوا ما توصلوا إليه من أحكام فيها على مسائل العقيدة، **وبتوفيق الله رأيت أن ألقي الضوء على هذه القضية بعنوان:**

(العلاقة بين السبب والمسبب وما يترتب عليها من أحكام في الفكر الأشعري)

وهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة، وتكمن في أنه يظهر لنا من **خلال دراسته:** عمق المذهب الأشعري، وأن متكلميه وإن اتفقوا في الأصل، إلا أنهم لا يجمدون على رأي واحد، بل نجد آراء مختلفة ومتعددة تحت مظلة الأصل مما يدل على الثراء الفكري داخل المدرسة الأشعرية، كما أنهم لم يكونوا مجرد نقلة أو تابعين لفلاسفة اليونان أو غيرهم.

ويظهر من جمال المذهب الأشعري جمعه بين النصوص الشرعية ودلالتها، وبين العقل في هذه المسألة، فيجمع بين نصوص الجبر، ونصوص الحساب والعقاب.

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ١٠) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

فجمع الأشـــاعرة بين مســـألة خلق الله لأفعال العباد، وبين اســـتحقاقهم الثواب والعقاب حقا وعدلا على ما فعلوه من خلق الله. **لا كما يدعي المخالفون للمذهب الأشـــعري أن الأشـــاعرة ينفون العلاقة بين الســـبب والمســـبب فلا علاقة بين النار والإحراق... وهلم جرا، كما ادعوا أن الأشـــاعرة يقولون: إن أفعال العباد و اقعة بغير قدرتهم واختيارهم، كما أن الكسب اسم بغير مسمى، وعدوا هذه المسألة من المسائل التي يخرجون بها الأشاعرة من مسمى أهل السنة والجماعة"**[١]

وهذا من أعجب العجب فالأشـــاعرة كما ســـيتضـــح في البحث لا ينفون العلاقة بين الســـبب والمســـبب بل يثبتون العلاقة بين الســـبب والمســـبب لكنها علاقة عادية وليست ضرورية لازمة، فثمة فرق بين نفي العلاقة من الأساس، وبين كونها موجودة لكنها عادية غير لازمة لتعلقها بقدرته وإرادته ســـبحانه بلا واســـطة، فهذا هو الأقرب جمعا للنصـــوص كما ســـيتضـــح، وأما مســـألة الأفعال والعلاقة بين قدرة العبد وفعله ســـأوضـــحها بالتفصـــيل في المبحث الأول، وأن أهل الســـنة الأشـــاعرة اختلفت أقوالهم دون الخروج عن أصـــول المذهب، وأما مســـألة إخراج الأشـــاعرة عن دائرة أهل الســـنة فهذا أمر في غاية العجب.

إذن ماهي السنة عندكم؟ أليست قول النبي وفعله وتقريره؟!

فإذا كان من مثل الحاكم، والبيهقي، والنووي، الحافظ ابن حجر، والباقلاني، والجويني، والغزالي وهم من أئمة المذهب الأشـــعري - ليســـوا من أهل ذلك فَمَنْ أهله؟!"[٢]

---

(١) انظر مصطفي باجو عقائد الأشاعرة ص ٢٤٣: ٢٤٦ ط: المكتبة الإسلامية ط: الأولى ٢٠١٢م.

(٢) اســـتفاد من علم الأشـــعري واجتهاده ومذهبه خلق كثير من أكابر علماء وفحول الأمة من محدثين، ومفســـرين، وفقهاء، ولغوين وهم على المذهب الأشعري.

فعلى مذهبه من المحدثين: ابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عســـاكر، والخطابي، والقاضي عياض، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر، وغيرهم كثير.

=

فهل أطبقوا جميعا على الضلال والخطأ في الاعتقاد؟! إن هذا لأمر عجاب!

وقد قمت في هذا البحث بعرض المسألة عند متكلمي المذهب الأشعري، مرتباً إياهم ترتيباً تاريخياً، شارحاً ما يحتاج إلى شرح من كلامهم شرحاً نستوضح منه رأي الأشاعرة في القضية هذه.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة فيه مقسمة إلى: **مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.**

المقدمة: فهي التي أنا بصددها، وقد بينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج الكتابة فيه.

التمهيد: يتضمن التعريف بالسبب والمسبب، والفرق بينهما وبين العلة والمعلول ونحوه

المبحث الأول: العلاقة بين قدرة العبد وفعله، والعلاقة بين قدرة الله وقدرة العبد، وفعله.

المبحث الثاني: العلاقة بين السبب والمسبب عند أهل السنة الأشاعرة.

الخاتمة: وسوف أبين فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وأخيرا أسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وألا يجعل لأحد من خلقه له في حظ أو نصيب، وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين.

ومن المفسرين: البغوي، وابن العربي، والقرطبي، والبيضاوي، وابن عطية، والرازي، والزركشي، والنسفي، وغيرهم كثير. ومن الفقهاء: الحنابلة: مثلا ابن الجوزي، وابن هشام الأنصاري وغيرهما.

ومن الأحناف: أبو اليسر البزدوي، والجرجاني، والشيخ السعد، وغيرهم كثير.

ومن المالكية: الباقلاني، وابن رشد، وابن خلدون، وابن فرحون، وابن الحاجب، والسنوسي وغيرهم كثير.

ومن الشافعية: الجويني، والغزالي، والشهرستاني، وأبو القاسم الأنصاري، والعز ابن عبد السلام، وكثير، بل أغلب علماء الشافعية أشاعرة.

ومن اللغوين: ابن منظور، وابن فارس، وابن مالك، وغيرهم الكثير.

فكأن مذهب الأشعري هو مذهب عامة أهل العلم.

التمهيد

من المعلوم عقلاً أن فهم الشيء فرع عن تصوره، ولذا كان لزاماً على أن أتناول معنى السبب، ومعنى المسبب وما يقترب من معنيهما كالعلة، والشرط ونحوهما.

فالأسباب: هي الوسائل لحصول المطلوب، قال في القاموس: والسبب الحبل وما يتوصل به إلى غيره. (١)

وعرفه الجرجاني:

السبب: في اللغة اسم لما يتوصل به إلى المقصود، وفي الشريعة: عبارة عما يكون طريقًا للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه.

السبب التام: هو الذي يوجد المسبب بوجوده فقط.

السبب غير التام: هو الذي يتوقف وجود المسبب عليه، لكن لا يوجد المسبب بوجوده فقط. (٢)

وثمة فرق بين السبب، والآلة والشرط والعلة:

فالفرق بين السبب والآلة: أن السبب يوجب الفعل والآلة لا توجبه، والآلة هي التي يحتاج إليها بعض الفاعلين دون بعض فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل. (٣)

---

(١) الفيروزآبادى: القاموس المحيط (ص: ٩٦)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

(٢) الجرجاني: التعريفات (ص: ١١٧) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م وانظر: الفاروقي كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٩٢٤) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.

(٣) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية (ص: ٢٧١) حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

بينما الفرق بين السبب والشرط: أن السبب يحتاج إليه في حدوث المسبب ولا يحتاج إليه في بقائه ألا ترى أنه قد يوجب المسبب والسبب معدوم وذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي، **والشرط** يحتاج إليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعا نحو الحياة لما كانت شرطا في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة. (١)

أما الفرق بين العلة والسبب: الفرق بينهما في عرف المتكلمين: أن السبب ما يوجب ذاتا، والعلة ما توجب صفة. (٢)

قال صاحب الفروق هذا ناقلا عن الطبرسي. (٣)

وليس هذا بالصحيح فقد يترادفان وتوجد العلة ذاتا فيكون بينهما علاقة: هي التساوي.

ولذا قال صاحب التعريفات:

العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه.

علة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان: الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها، وتسمى: علة الماهية، والثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، وتسمى علة الوجود....

العلة التامة: ما يجب وجود المعلول عندها، وقيل: العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء، وقيل: هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء، بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه.

العلة الناقصة: بخلاف ذلك. (٤)

وعليه **فيتفقا:** في أن كل منهما يتوقف عليه وجود الشيء،

---

(١) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية (ص: ٧٤).

(٢) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية (ص: ٣٧٠).

(٣) قاله في مجمع البيان (٤: ٤٦٦) في تفسير قوله تعالى " أم لهم ملك السماوات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب " سورة ص ٣٨: ١٠. ط: دار الكتب العلمية بيروت ط: ١٩٩٦م ت: إبراهيم شمس الدين

(٤) انظر الجرجاني: التعريفات (ص: ١٥٤).

ويختلفا: في أن العلة تستأثر بالتأثير بخلاف السبب.

وقال صاحب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:

"والسبب عند الحكماء يسمّى بالمبدأ وهو ما يحتاج إليه الشيء إمّا في ماهيته أو في وجوده وذلك الشيء يسمّى مسبّبا بفتح الموحدة المشدّدة، وترادفه العلّة"(١)

فمما سبق من تعريفات للسبب يمكن أن أخرج منها تعريفا للمسبب فأقول:

المسبب: هو ما يتوصل إليه عن طريق السبب، أو هو ما ينتج عن السبب.

أو هو ما يوجد بالسبب إن كان السبب تاما، أو يوجد به مع غيره إن كان غير تام، ولا يحتاج إليه في بقائه فقد يظل المسبب موجودا، والسبب معدوم.

فالمسببات: هي النتائج الحاصلة عند الأخذ بالأسباب فالأكل سبب، والشبع الحاصل عند الأكل هو المسبب أي النتيجة الحاصلة من الأكل.

لكن ما هي العلاقة بين هذه الأسباب وبين المسببات، وبينها وبين قدرة العبد، وبينها وبين قدرة الرب فبالمثال يتضح المقال:

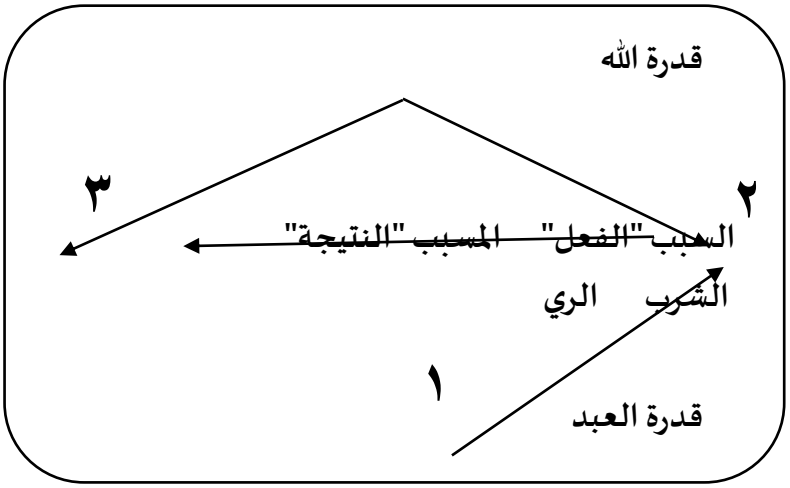

يتلخص الحديث عن هذه المسألة في المبحثين السابقين.

(١) الفاروقي كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٩٢٤).

المبحث الأول

العلاقة بين قدرة العبد وفعله، والعلاقة بين قدرة الله وقدرة العبد وفعله.

أولاً: العلاقة بين قدرة العبد وفعله:

هذه مسألة من أهم المسائل وأخطرها، لما يترتب عليها من أحكام، فهل الإنسان عبارة عن محل لقيام الأعمال به، ولا علاقة له بقيام الأفعال به؟ وعليه فمن الظلم أن يترتب على هذا ثوابه أو عقابه أم ماذا؟

فهذه المسألة من المسائل الدقيقة التي يترتب عليها حكم في غاية الأهمية، وهو مسألة استحقاق الثواب والعقاب للإنسان على مسألة أفعاله.

اختلفت اتجاهات علماء المذهب الأشعري في حل هذه المسألة إلى اتجاهات عدة من الممكن حصرها في خمس اتجاهات وهي كما يلي:

الاتجاه الأول: من الأشاعرة من يرى أن قدرة العبد لا تأثير لها في وجود الفعل:

يقول ابن خفيف[1]:

---

(١) أبو عبد الله محمد بن خفيف الضبي الفارسي الشيرازي، وهو من أولاد أمراء فارس، ولقب بالشافعي لأنه كان فقيه على مذهب الشافعي، ولد ٢٦٧ هـ عاش مائة وأربع سنين وتوفي سنة ٣٧١هـ في ليلة الثالث من رمضان، وقيل الثلاثاء، وقيل الاربعاء الثالث والعشرون من رمضان، وهو من علماء الحديث، وكثيرا ما كان يقول الذهبي وهو يتكلم عن الرواة "قال فيه ابن خفيف كذا"، وحين بلغه النزع كان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، وصلي عليه نحو من مائة مرة اجتمع في جنازته خلق كثير من يهود ونصارى ومجوس، وهو تلميذ الأشعري أخذ عنه علم الكلام، ومن تلامذته الباقلاني. قال عنه أبو القاسم الرازي والد الامام الرازي: هو شيخ الشيرازين وإمامهم في وقته رحمه الله، وقال أبو نعيم: كان شيخ الوقت حالا وعلما وأثني عليه ابن تيمية في التصوف. ومؤلفاته: كلها مخطوطات له تحت يدي من المخطوطات أربع مؤلفات: كتاب الاقتصاد، ورسالة المعتقد، والمعتقد الصحيح، وشرح خاصية الآيات البينات وجوامع الدعوات في الأوقات المختلفات ويبلغ هذا الكتاب ١٦٧لوحة. انظر: الذهبي سير أعلام النبلاء(١٦/٣٤٢، ٣٤٧)، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٧/٤٩٤)، ابن عساكر تاريخ دمشق(٥٢/٤٠٥)، السبكي طبقات الشافعية الكبرى(٣/١٤٩، ١٥٠)، السلمي طبقات الصوفية ص٣٤٥، ابن الملقن العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص٢٢٧، شهاب الدين مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أبو النصر الشافعي مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح(١/٨١٤) ت: د عائشة عبد الرحمن الناشر: دار المعارف سنة ١٤٠٩هـ، حاجي خليفة =

" ويعتقد أنه تعالى يقرب من يشاء بغير سبب ويبعد من يشاء بغير سبب إرادته في عباده ما هم فيه وبرضاه طاعتهم والمعصية بمراده لا برضاه ويعتقد أنه يعطي، ويمنع، ويذم، ويمدح، ويعتقد أن الأفعال لله تعالى لا للخلق، والاكتساب للخلق، والاكتساب بخلق الله لا خلق لهم"[١]

فهو هنا يرى أن الفعل يقع بقدرة الله تعالى "وليس لقدرة العبد في فعله غير الكسب" وهو كذلك رأي الأشعري[٢] كما حكاه ابن فورك، و أبو القاسم الرازي، والرازي، والشهرستاني، وغيرهم عنه.

وقد استطرد ابن فورك[٣] في بيان رأي الإمام -رحمه الله- في هذا كما في مجرد مقولات الأشعري ويتلخص حديثه فيما يلي:

١- يرى الأشعري أن الفاعل على الحقيقة هو الله فهو الذي: "خلق" و"فعل" و"أحدث" و"أبدع" و"أنشا" و"اخترع" و"ذرأ" و"برأ" و"ابتدع" و"فطر" ويخص الله تعالى بهذه الأوصاف على الحقيقة، وإن أجريت على غيره فتوسع.

سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٣٦/٣)، اليافعي مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (٢٩٨/٢)، ابن منظور مختصر تاريخ دمشق(١٤١/٢٢)، ابن الملقن طبقات الأولياء(٢٩٠/١، ٢٤٩)، سبط ابن الجوزي مرآة الزمان في تواريخ الأعيان(٥٥٣/١٧)، السمعاني: الأنساب(٢٢١/٨) ت اليماني ط الأولى سنة ١٣٨٢هـ، الديلمي: سيرة الشيخ الكبير محمد بن خفيف الشيرازي ص ٢، ٢٦٢، أبو القاسم الرازي نهاية المرام في دراسة الكلام ص٦٦٥ ت عبد القادر محمد علي دار الكتب العلمية.

(١) ابن خفيف: رسالة المعتقد ل ٢ وجه ب.

(٢) إمام المذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر ابن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي موسى الأشعري. ولد سنة: ٢٦٠ هـ بالبصرة، وقيل ٢٧٠هـ، وتوفي سنة٣٣٣هـ، وقيل ٣٢٤هـ، وقيل ٣٣٠هـ ببغداد. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء ط الحديث (١١/ ٣٩٢)، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٣/ ٢٨)، ابن عبد الهادي الدمشقي: طبقات علماء الحديث (٣/ ٧)، ابن خلكان البرمكي الإربلي وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٤)، ابن المستوفي تاريخ اربل (٢/ ٣٧٠).

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني: واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، أقام بالعراق مدة يدرس العلم، ثم توجه إلى الري ثم إلى نيسابور وبنية له مدرسة توفي سنة ٤٠٦هـ، يحكي ابن عساكر أن تصانيفه بلغة المئة في الفقه وأصوله وأصول الدين "ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ج٣ ص: ٢٧٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج٤ ص: ١٢٧، الأعلام للزركلي: ج٦ ص: ٨٣.

٢- يطلق على المحدِث أو الانسان أنه مكتسب، ويحيل وصف الله بهذا، ويرى أن العبد وكسبه ومكتسبه فعل وخلق له سبحانه.

٣- كما يرى أن الخلق، والكسب وصفان يرجعان إلى عين واحدة يوصف بأحدهما القديم، وبالآخر المحدث فما للمحدث لا يصلح للقديم، وما للقديم لا يصلح للمحدث، وضرب مثلا بالحركة: فعين الحركة يتصف الله منها بوصف الخلق، ويتصف المحدث منها بوصف التحرك فهي حركة للمحدث خلقا لله تعالى ولا تصلح أن تكون حركة لله خلقاً للمحدث.

٤- كما يرى رحمه الله تعالى أن التحقيق في معنى الكسب أنه ما يقع بقدرة حادثة وكان لا يعدل عن هذه العبارة في كتبه.

٥- ويقول عين الكسب وقع على الحقيقة بقدرة محدثة، ووقع على الحقيقة بقدرة قديمة لكن يختلف معنى الوقوع فوقوعه من الله بقدرته القديمة إحداثا وخلقا، ووقوعه من المحدث بقدرته المحدثة اكتسابا.

٦- لا يمنع القول بمقدور بين قادرين أحدهما خالقه والآخر مكتسبه.

٧- كان رحمه الله ينتقي ألفاظه بعناية في هذه المسألة فلا يقول إن الكسب يوجد بالقدرة المحدثة أو يحدث بها، بل يعبر عن ذلك ويقول: إنه يقع بالقدرة المحدثة كسبا... كما سبق.

٨- كما أنه يرى أن الكسب بجميع صفاته الراجعة إلى نفسه مما يتعلق بالحدوث حدث بمن أحدثه وهو الله تعالى وما سوى الكسب أيضا من أعيان الحوادث أنها لا تحدث ولا يصح أن تحدث على جميع أحكامها وصفاتها إلا به سبحانه. (١)

(١) انظر ابن فورك مجرد مقالات الأشعري ص: ٩١، ٩٢، ٩٤ ت: دانيال جيماريه دار المشرق بيروت سنة ١٩٨٧م.

وقال أبو القاسم الأنصاري[١]: "مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله: أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بها، بل المقدور بجميع صفاته واقع بقدرة الإله سبحانه"[٢]

وقال أبو القاسم الرازي[٣]: "مذهب أبي الحسن رحمه الله أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها وهو مذهب عامة أصحابنا"[٤]

وحكي الشهرستاني[٥] **هذا أيضا عن الأشعري فقال:** " نجا أبو الحسن رحمه الله حيث لم يثبت للقدرة الحادثة أثرا أصلا غير اعتقاد العبد بتيسير الفعل عند سلامة الآلات وحدوث الاستطاعة والقدرة والكل من الله تعالى" [٦]

---

(١) أبو القاسم الأنصاري: أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري المتوفي ٥١١هـ، من تلاميذ الامام الجويني رحمه الله وهو محدث ومفسر ومتكلم له شرح الارشاد طبع في ثلاثة مجلدات وله الغنية في علم الكلام ومن تلاميذه أبو القاسم الرازي والد الإمام الرازي والشهرستاني والغزالي انظر: المختصر من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لأبي الحسن الفارسي ص: ١١٤، المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني ص: ٢٤٩، تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر ص: ٣٠٧، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج٢١ ص ٤٧٦، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ج١ ص ٤٧٧، سير أعلام النبلاء للذهبي ج١٩ ص ٤١٢، العبر في خبر من غبر للذهبي ج٤ ص ٢٧، تاريخ الإسلام للذهبي ج١١ ص ١٩١، الوافي بالوفيات للصفدي ج١٥ ص ٤١٤، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج٧ ص٩٦، مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ج٢ ص ١٥٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ج١ ص ٢٨٣...

(٢) أبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (٢/ ٣٤٣) ط: دار الضياء، الكويت ت: د. خالد العدواني.

(٣) الإمام ضياء الدين أبي القاسم عمر بن الحسين بن الحسن والد الإمام الرازي المعروف بخطيب الري المتوفى ٥٥٠هـ له كان فصيح اللسان قوي الجنان فقها أصوليا خطيبا له في علم الكلام نهاية المرام.

(٤) أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام ص ٢٢ ط: دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١٨م ت: عبد القادر محمد علي.

(٥) أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني المتكلم على مذهب الأشعري ولد سنة: ٤٦٧هـ، كان إماما مبرزا، فقيها متكلما، وبرع في الفقه، وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري، وتفرد فيه وصنف كتبا منها نهاية الاقدام، والملل والنحل، ومصارعة الفلاسفة، وغاية المرام في علم الكلام، ومفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار، ورسالة في المبدأ والمعاد، والمناهج في علم الكلام والارشاد إلى عقائد العباد وغير ذلك سكن بلاد خرسان وأقام بها مدة، سمع أبا الحسن علي بن أحمد المديني وكان كثير المحفوظ، قوي الفهم، مليح الوعظ. توفي في شعبان سنة: ٥٤٨هـ انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان٢٧٣، والمروزي في المعجم الكبير ١٥٩/٢، الذهبي في سير أعلام النبلاء٢٨٦/٢٠.

(٦) الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام (ص: ٤٩) تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى /١٤٢٥ هـ

ويقول الإمام الرازي[١]**رحمه الله وهو يحكي رأي الأشاعرة:** "اعلم: أنا نعلم بالضرورة: أن القادر على الفعل إذا دعاه الداعي إليه، ولم يمنعه منه مانع، فإنه يحصل ذلك الفعل، وهذا القدر معلوم، ثم اختلف العقلاء بعد ذلك على أقوال: القول الأول: إن المؤثر في حصول هذا الفعل، هو قدرة الله تعالى، وليس لقدرة العبد في وجوده أثر، وهذا قول «أبي الحسن الأشعري وأكثر أتباعه"[٢]

وعلى مذهب أبي الحسن كثير من المتأخرين منهم السنوسي، وابن التلمساني، والإيجي، والشيخ السعد، وغيرهم كثير.**قال السنوسي**[٣]**:** لا تأثير لشيء من الكائنات في

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي: الإمام المفسر الفقيه الشافعي، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري سنة ٥٤٤هـ، وإليها ينسب، ويقال له: ابن خطيب الري، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦هـ، من مؤلفاته: "مفاتيح الغيب" في تفسير القرآن الكريم، و"لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات"، و"معالم أصول الدين"، و"محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين". (طبقات الشافعية الكبرى ج٨ ص٨٠، وطبقات المفسرين، لشمس الدين = محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ط دار الكتب العلمية – بيروت، بدون) ج٢ ص٢١٥، والأعلام ج٦ ص٣١٣).

(٢) الرازي: المطالب العالية من العلم الإلهي (٩/ ٩) تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - بيروت لبنان.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف الحسني السنوسي به عرف، التلمساني، عالمها وصالحها وفاضلها، العلامة المتكلم المتفنن، شيخ العلماء والزهاد والأساتذة العباد، العارف بالله الجامع بين العلم والعمل، ولد بعد الثلاثين وثمانمائة، أخذ عن أئمة، منهم: والده، وأخوه لأمه على التالوتي، ومحمد بن العباس، وأبو عبد الله الجلاب، والولي أبركان وانتفع به، وأبو زيد الثعالبي وأجازه، والولي إبراهيم التازي وألبسه الخرقة، وروى عنه الشفا، والقلصادي، وأجازه. له في العلوم الظاهرة أوفر نصيب جمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب، لا يتحدث في فن إلا ظن سامعه أنه لا يحسن غيره سيما التوحيد والمعقول، شارك غيره فيها وانفرد بعلوم الباطن بل زاد على الفقهاء، مع معرفة حل المشكلات سيما التوحيد، لا يقرأ علم الظاهر إلا خرج منه لعلوم الآخرة سيما التفسير والحديث لكثرة مراقبته الله تعالى، كأنه يشاهد الآخرة. ومن مؤلفاته: العقيدة الكبرى وشرحها، العقيدة الوسطى وشرحها، العقيدة الصغرى (وتسمى أيضا أم البراهين والسنوسية) وشرحها، عقيدة صغرى الصغرى وشرحها، عقيدة صغرى صغرى الصغرى وتسمى بالعقيدة الوجيزة أو عقيدة النساء، المقدمات وشرحها، وغيرها. وتوفي سنة ٨٩٥ هـ. ينظر ترجمته في: محمد مخلوف في شجرة النور ٢/١١٦، اسماعيل باشا البغدادي هدية العرفين ٢/٢١٦، أحمد بابا التمبكتي نيل الابتهاج ٢/٢٥٢.

أثرها، وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز، كيف هو ﷻ الذي يفتقر إليه كل ما سواه"[١]

ويقول ابن التلمساني شارحا ما سبق:

"يؤخذ من الافتقار أن لا تأثير لشيء من الكائنات؛ أي من الحوادث؛ في شيء من الأشياء، وإنما التأثير للقدرة القديمة خاصة، لو ثبت التأثير لغيرها من القدرة الحادثة لزم أن ذلك الفعل لا يفتقر إليه تعالى، وإنما يفتقر إلى من أثر فيه، كيف وكل ما سواه مفتقر إليه؟! فبطل التأثير لغير قدرته تعالى. [٢]

وقال أيضا: "وإنما قدرة العبد تقارن وجود المقدور ولا تؤثر فيه بوجه. وقال فذهب الشيخ إمام أهل الحق إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد في شيء من الأفعال الصادرة عنه، بل قدرته ومقدوره واقعان بقدرة الله تعالى. وهو الحق الذي لا شك فيه، وهو الأصح عند المصنف، وإنما للعبد الكسب، فعليه يثاب ويعاقب"[٣].

وعلى هذا الباجوري[٤]في شرحه لجوهرة اللقاني:

(١) السنوسي ت ٨٩٥هـ، أم البراهين ص: ٣٠ ت: د. خالد زهري ط: دار الكتب العلمية بيروت، الثانية ٢٠٠٩م.

(٢) أبو عبد الله التلمساني تلميذ السنوسي ت ٨٩٦هـ، شرح أم البراهين ص: ٨٤ ت: د. خالد زهري ط: دار الكتب العلمية بيروت، الثانية ٢٠٠٩م.

(٣) ابن التلمساني المتوفي ٩٠٠هـ بغية الطالب: ص: ٢٩٦ رسالة جامعية: جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط سنة ١٩٩٣، ١٩٩٤م.

(٤) إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري المولود في بلدة الباجور بمحافظة المنوفية في عام١١٩٨هـ وهو التاسع عشر من شيوخ الجامع الأزهر على المذهب الشافعي وعلى عقيدة أهل السنة، نشأ في قريته الباجور وحفظ بها القرآن الكريم وجوده على يد والده البرهان الباجوري، ثم رحل إلى القاهرة والجامع الأزهر في عام ١٢١٢ هـ التحق بالأزهر الشريف وهو في سن الأربع عشرة عاما، ليدرس علوم الأزهر المقررة، وجلس للتدريس في الأزهر والمدارس التابعة له، وأصبحت له حلقة يؤمها الطلاب من كل مدينة وقرية، ويتوافد عليها العلماء وتميز بالدقة في العبارة والإشارة، وفصاحة اللسان والبيان، وسعة علومه وثقافته المتنوعة، واهتم بالتعليم والتحصيل وكان يرتل القرآن بصوت جميل. وله مؤلفات نافعة، منها: حاشية على شرح السعد للعقائد النسفية، منح الفتاح على ضوء المصباح في النكاح، تعليق على الكشاف في تفسير القرآن الكريم، الدرر الحسان فيما يحصل به الإسلام والإيمان، حاشية الباجوري "فقه شافعي، حاشية على متن السلم في المنطق، شرح بداية المريد، للشيخ السباعي، شرح بردة الإمام =

وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ كُلِّفَا *** وَلَمْ يَكُنْ مُؤَثِّراً فَلْتَعْرِفَا

قال: وهنا لا يتوهم ثبوت التأثير من التعبير بالكسب، لأن اصطلاحهم أن الكسب لا تأثير فيه إلا أن يقال ربما يتوهم أنه يؤثر في مكسوبه..... وبالجملة فليس للعبد تأثير ما **فهو مجبور باطنا مختار ظاهرا** فإن قيل إذا كان مجبورا باطنا فلا معنى للاختيار الظاهري لأن الله قد علم وقوع الفعل ولابد وخلق في العبد القدرة عليه أجيب بأنه تعالى لا يسأل عما يفعل"[1]

وقد حل هذا الاشكال السبكي فقال:

"وَالْحَاصِل: أَن بَين الْقدر والجبر وَاسِطَة، وَهِي: الْكسْب الَّذِي نقُول بإثباته، وتحقيقه محَال على الكتب الكلامية من كتب أَصْحَابنَا. فَلَا تَظنن هَذَا الْمَكَان يتكفل لَك بتقرير الْكسْب الَّذِي هُوَ أصعب مَا عِنْد الأشاعرة. وَإِن أَبيت إِلَّا التَّعَلُّق بِمَا يكون فِي ضميرك عقدا من معرفَة الْكسْب، فَاعْلَم أَن أَئِمَّتنَا قد أَكْثرُوا فِيهِ. ولي أَنا فِيهِ طَرِيقَة أَرَاهَا الصَّوَاب فأقتصر على ذكرهَا قَائِلا: ثَبت لنا قاعدتان:

إِحْدَاهمَا: أَن العَبْد غير خَالق "لأفعال نَفسه".

وَالثَّانِية: أَن الله لَا يُعَاقب إِلَّا على مَا فعله العَبْد، وَالثَّوَاب وَالْعِقَاب واقعان على الْجَوَارِح، فلزمت الْوَاسِطَة بَين الْقدر والجبر، وساعدنا عَلَيْهَا شَاهد فِي الْخَارِج، وَهُوَ

البوصيري، حاشية على الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية، حاشية على الرسالة السمرقندية في علم البيان، فتح الخبير اللطيف "شرح نظم الترصيف في فن التصريف، الدرر الحسان على فتح الرحمن، حاشية على مختصر السنوسى في المنطق. وتولى مشيخة الأزهر الشريف من عام ١٨٤٧-١٨٦٠ م (١٢٦٣-١٢٧٧ هـ) وكان يمتاز بالهيبة والوقار، والحرص على إعلاء كرامة علماء الأزهر في مواجهة السلطة، وكان عباس باشا الأول والي مصر في عصر الشيخ يحضر دروسه (عباس الأول) لزيارته والجلوس للاستماع إلى دروسه وكان لا يقوم عند حضوره أو انصرافه وكان يقبل يده لقدره ومنصبه. توفي رحمه الله يوم الخميس ٢٨ من ذي القعدة سنة ١٢٧٦هـ ١٨٥٩ م بعد إصابته بمرض الحمى، عن عمر ٧٥ عام ودفن بمقابر المجاورين. ينظر ترجمته في: شيوخ الأزهر، تأليف: أشرف فوزي، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، تأليف: سليمان رصد الحنفي الزياتي ص ١٤٣، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، تأليف علي عبد العظيم ٢٤١/١، الأعلام للزركلي ٧١/١.

(١) انظر: الباجوري: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص: ٦٥ ط: الحلبي الأخيرة ١٩٣٩م.

التَّفْرِقَة الضرورية بَين حَرَكَة المرتعش والمريد، فأثبتنا هَذِه الْوَاسِطَة، وسميناها بِالْكَسْبِ لقَوْله تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦] وَغير ذَلِك من الْآي وَالْأَخْبَار.

فَإِن سئلنا عَن التَّعْبِير عَن هَذَا الْكسْب بتعريف جَامع مَانع قُلْنَا: لَا سَبِيل لنا إِلَى ذَلِك وَالسَّلَام، فَرب ثَابت لَا تحيط بِهِ الْعبارَات، ومحسوس لَا تكتنفه الإشارات، وَمن أَصْحَابنَا من أَخذ يُحَقّق الْكسْب فَوَقع فِي معضل أرب لَا قبل لَهُ بِهِ، وَالصَّوَاب عندنَا: أَنه أَمر لزم عَن حق فَكَانَ حَقًّا، وعضده مَا ذَكرْنَاهُ، فعرفناه على الْجُمْلَة دون التَّفْصِيل، وَمَا أحسن قَول عَليّ بن مُوسَى الرِّضَا وَقد سُئِلَ: أيكلف الله الْعباد بِمَا لَا يُطِيقُونَ؟ قَالَ: هُوَ أعدل من ذَلِك، قيل: أفيستطيعون أَن يَفْعَلُوا مَا يُرِيدُونَ؟ قَالَ: هم أعجز من ذَلِك، وَعلي الرِّضَا هُوَ ابْن مُوسَى الكاظم بن جَعْفَر الصَّادِق بن مُحَمَّد الباقر بن زين العابدين بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب - ﷺ - وَهَذَا الَّذِي قَالَه عين مَذْهَبنَا فافهمه، وَهُوَ قبل الْأَشْعَرِيّ وَفَاة بِمَا ينيف على مائَة وَعشْرين سنة، فَإِنَّهُ مَاتَ بـ"طوس" سنة ثَلَاث وَمِائَتَيْنِ - قبل الشَّافِعِي بِسنة - والأشعري مَاتَ بعد الْعشْرين وثلثمائة"[(١)].

قال الإيجي[(٢)]: "أَفعَال الْعباد الاختيارية وَاقعَة بقدرة الله ﷻ وَحدهَا وَلَيْسَ لقدرتهم تَأْثِير فِيهَا بل الله سُبْحَانَهُ أجْرى عَادَته بِأَن يُوجد فِي العَبْد قدرَة واختيارا فَإِذا لم يكن هُنَاكَ مَانع أوجد فِيهِ فعله الْمَقْدُور مُقَارنًا لَهما فَيكون فعل العَبْد مخلوقا لله إبداعا وإحداثا ومكسوبا للْعَبد وَالْمرَاد بِكَسْبِهِ إِيَّاه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أَن يكون

(١) انظر السبكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (ص: ٤٦١: ٤٦٣)، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ

(٢) أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الايجي عالم بالأصول والمعاني والعربية من أهل إيج بفارس، ولي القضاء وله تلاميذ عظماء مات مسجونا بسبب محنة بينه وبين والي كرمان سنة ٧٥٦هـ من مؤلفاته: المواقف في علم الكلام والعقائد العضدية وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه" ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ج١٠ ص ٤٦، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ج٣ ص ٤٦.

هُنَاكَ مِنْهُ تَأْثِير أَو مدْخل فِي وجوده سوى كَونه محلا لَهُ وَهَذَا مَذْهَب الشَّيْخ أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ"[١]

وعلى هذا الشيخ السعد في المقاصد[٢].

لو تأملنا في أفعالنا لوجدنا أن الله خلق لنا ميلاً وقصداً إلى الشيء، وفي نفس الوقت خلق لنا قدرة مصاحبة لخلقه تعالى، ومن أجل ذلك نسب إلينا ذلك الفعل، وطلبنا به، لأنه في ظاهر الحال يظهر أنه فعل للعبد، لكن لو نظرنا إلى أنه لا خالق إلا الله قطع الناظر أن الفعل ليس مخلوقا إلا لله، والا لزم الشريك له تعالى عند ذلك.

وأما مسألة ترتب الثواب والعقاب:

فيقول الشيخ مصطفى صبري: "أما بالنسبة للجزاء والثواب والعقاب وترتيبهما على أفعال البشر فلم يكن باستلزامهما أيا منهما، بل بمحض جريان عادة الله بترتبهما عليها، فكما أن وقوع الاحتراق عند مماسة النار لا ينشأ من ذات النار وطبيعتها، بل بمحض جريان سنة الله على خلق الاحتراق عند ذلك، وفي هذه الحالة لا يسأل لماذا يقع الاحتراق بمماسة النار؟ فكذلك ها هنا يثيب الله عباده أو يعاقبهم بمقتضي سنة الله الجارية على كونهم محال أفعال ومظاهرها، ولا يقال هذا الثواب أو ذاك العقاب، لأنه يفعل ما يشاء." [٣]

(١) الإيجي: المواقف (٣/ ٢١٤) ت: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل - لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) انظر الشيخ السعد: شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ١٢٥) الناشر: دار المعارف النعمانية – باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٣) الشيخ مصطفى عبد الرازق: البشر تحت سلطان القدر ص: ٥٠ المطبعة السلفية ط١ ١٣٥٢هـ

الاتجاه الثاني: من الأشـاعرة من يرى أن قدرة الله تتعلق بأصـل الفعل، وقدرة العبد بكونه طاعة أو معصية، وهو قول الإمام الباقلاني. [١] **رحمه الله، وتبعه في ذلك الشهرستاني.** [٢]

قال الرازي: "وزعم القاضـي أنّ ذات الفعل واقعة بقدرة اللّه تعالى، وكونه طاعة ومعصية صفتان تقع بقدرة العبد" -وثمة فرق بين هذا القول وبين قول الأشعري- قال الرازي: "ثم حصـل هاهنا بين الأشـعري وبين القاضـي اختلاف من وجه آخر، فقال الأشـعري: قدرة العبد كما لم تؤثر في وجود الفعل البتة، لم تؤثر أيضـا في شـيء من صـفات ذلك الفعل وقال القاضـي: «قدرة العبد وإن لم تؤثر في وجود ذلك الفعل، إلا أنها أثرت في صـفة من صـفات ذلك الفعل، وتلك الصـفة هي المسـماة بالكسـب» قال: «وذلك لأن الحركة التي هي طاعة والحركة التي هي معصـية قد اشـتركا في كون كل منهما حركة، وامتازت إحداهما عن الأخرى بكونها طاعة أو معصية، وما به المشاركة غير ما به الممايزة، فثبت: أن كونها حركة غير كونها طاعة أو معصية فذات الحركة ووجودها واقع

(١) هو شيخ السنة ولسان الأمة محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام، انتهت اليه الرياسـة في مذهب الأشـاعرة، ولد في البصـرة سـنة ٣٣٨هـ، وسـكن بغداد فتوفي فيها سـنة ٤٠٣هـ، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، وجهه عضد الدولة سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصـرانية بين يدي ملكها، من كتبه: "إعجاز القرآن"، و"الإنصـاف"، و"تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل". (وفيات الأعيان ج٤ ص٢٦٩، وسير أعلام النبلاء ج١٣ ص١١، والأعلام ج٦ ص١٧٦).

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسـف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين من أصحاب الشـافعي، ولد في جوين (من نواحي نيسـابور) سـنة٤١٩هـ، ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سـنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعا طرق المذاهب، ثم عاد إلى نيسـابور، فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية " فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، توفي سنة٤٧٨هـ، له مصنفات كثيرة، منها: "غياث الأمم والتياث الظلم " و" العقيدة النظامية في الأركان الإسـلامية" و"البرهان" في أصـول الفقه. (سـير أعلام النبلاء ج١٤ ص١٧، وطبقات الشافعية الكبرى ج٥ ص١٦٥، والأعلام ج٤ ص١٦٠).

بقدرة الله تعالى. أما كونها طاعة أو معصية فهو صفة واقعة بقدرة العبد»، هذا تلخيص مذهب «القاضي» على أحسن الوجوه. (١)

وتبع القاضي في اختياره الإمام الشهرستاني -رحمه الله تعالى- فقال: "وقول القاضي أقرب إلى العدل"، بعد أن فرق بين الحركة الضرورية والاختيارية مبينا أن التفرقة لا ترجع إلى نفس الحركتين من حيث الحركة لأنهما حركتان متماثلتان، بل التفرقة ترجع إلى أمر زائد على كونهما حركة وهو كون أحدهما مقدورة مرادة وكون الثانية غير مقدورة ولا مرادة وبين أن القدرة لو تعلقت إحداهما تعلق علم من غير تأثير أصلا لأدى ذلك لنفي التفرقة فإن نفي التأثير كنفي التعلق.... وفي النهاية هو على رأي الامام الباقلاني رحمه الله فهو أعدل الأقوال عنده.. "(٢)

وبَيَّن ابن التلمساني حقيقة مذهب الشهرستاني المو افق للقاضي فقال: "واختار الشهرستاني مذهب القاضي وفرق بين وجهي الاختراع والكسب بأن الحركة من حيث هي حركة تنسب إلى فعل الله تعالى إيجاداً واختراعاً، ويلزم ذلك علمه بها من جميع وجوهها.... وتنسب إلى العبد من حيث خصوصها، وهو كون تلك الحركة صلاة أو عصيانا أو سرقة ولا تأثير لقدرة العبد إلا في ذلك الوجه ولا يشترط علمه بالفعل من كل وجه"(٣)

---

(١) الرازي: المطالب العالية من العلم الإلهي (٩/ ١٠) تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا الناشر دار الكتاب العربى الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م - بيروت لبنان، وانظر: نصير الدين الطوسي في تلخيص المحصل للرازي (ص: ٣٢٥) دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(٢) انظر الإمام الشهرستاني: نهاية الإقدام ص ٤٦، ٤٧ ت: أحمد فريد المزيدي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى /١٤٢٥ هـ

(٣) ابن التلمساني المتوفي ٦٥٨هـ: شرح معالم أصول الدين للرازي ص٤٣٥، ٤٣٦ ت: نزار حمادي ": دار الفتح للدراسات والنشر ط: الأولى ٢٠١٠م، السنوسي ت: ٨٩٥هـ: شرح العقيدة الكبرى ص: ٢٩١ ط: دار الكتب العلمية ٢٠٠٦م، ت: السيد يوسف أحمد.

وقال أبو القاسم الأنصاري: "وقد ردد القاضي جوابه في ذلك فقال مرة بقول أبي الحسن، وقال مرة أخرى: القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالا له..... "(١)

وقال أبو القاسم الرازي تلميذ الأنصاري تقريبا نفس كلامه: "أما القاضي رحمه الله فقد تردد في ذلك فقال مرة بقول أبي الحسن وقال مرة القدرة الحادثة لا تؤثر في إحداث الذات لكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالا له ثم تردد بعد ذلك في تلك الصفة فقال مرة هي مقدورة للعبد ولله تعالى..... "(٢)

وحكى الإيجي أيضا قول القاضي فقال:

"وقال القاضي على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بكونه طاعة ومعصية كما في لطم اليتيم تأديبا أو إيذاء... "(٣)

إذن ما الفرق بين قول الأشعري وقول القاضي أبو بكر الباقلاني؟

يتلخص الفرق بين قول الأشعري وبين قول القاضي فيما يلي:

١- يرى الأشعري أن التأثير في وجود الفعل لله تعالى، ولا تأثير للقدرة الحادثة، فمسألة التأثير لله قولاً واحدا.

٢- يرى الأشعري أن القدرة الحادثة لها تعلق ما بالفعل هذا التعلق يغيب عنا وليس هو التأثير قولا واحدا.

٣- فسر الرازي قول الأشعري في حدوث الفعل للعبد أن العبد متى ضم عزمه على الفعل أو على فعل ما خلق الله له هذا الفعل عند قدرته لا بقدرته، وهذا هو الكسب.

٤- كأن الأشعري رحمه الله قال أصل الفعل، ووصف الفعل خلق لله ﷻ.

---

(١) أبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (٢/ ٣٤٣) ط: دار الضياء، الكويت ت: د. خالد العدواني.

(٢) أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام ص ٢٣ ط: دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١٨م ت: عبد القادر محمد علي.

(٣) الإيجي: المواقف (٣/ ٢٠٨)

ويرد على الإمام رحمه الله سؤال: فأين قدرة العبد وتعلقها عنده؟ يقول هي موجودة ومتعلقة بالفعل.

وعلى هذا يرد سؤال ما هو هذا التعلق؟

الجواب يقول: أي تعلق غير التأثير. **وتعينه:** أنه يغيب عنا لكنه موجود والله أعلم.

٥- الإمام الباقلاني: يرى أن خلق الفعل وإخراجه من العدم للوجود يكون لله تعالى، وقدرة العبد دورها جعلها طاعة أو معصية.

إذن فقد أثبت الإمام الباقلاني هنا تأثيرا للقدرة، فهل هذا خروج عن أصول المذهب؟

يقول: لا لأن التأثير أمر وجودي، أما كونه طاعة أو معصية أمر اعتباري أو حالي فجعل الفعل طاعة أو معصية أمر اعتباري لا علاقة له بالإيجاد والتأثير فالفعل واحد ويوصف مرة بالطاعة، ومرة بالمعصية كالقتل، وضرب اليتيم تأديبا أو إيذاء.

فالقدرة الحادثة عند الباقلاني: "لا تؤثر في إحداث الذات لكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالا له"(١)

وهذا لا إشكال فيه.

لكن الإشكال الذي يرد هنا هل هذه الصفة مقدورة للعبد وحده، أم لله وحده، أم مقدورة بهما أو لهما؟

لقد تردد رحمه الله في هذا فقال: هي مقدورة لله وللعبد.

وهنا يرد عليه إشكال أصعب وهو وقوع مقدور بين قادرين من جهة واحدة.

فأجاب على هذا بجوابين:

الأول: أن الصفة في أشد الاحتياج إلى مؤثرين بالضرورة إذ لا يعقل خلق حركة، وليس هناك مكتسب لها، أو لا يمكن أن تكون هناك حركة من غير متحرك، فالصفة على قوله هنا لا تثبت بمجرد تعلق القدرة القديمة بها إذ لو جاز ثبوتها كذلك لجاز

(١) أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام ص: ٢٣

وجود حركة ضرورية على هيئة الحركة الكسبية من غير اقتدار عليها وليس هناك شك في أن القدرة الحادثة لا تنفرد عن القدرة القديمة، **فورد عليه اعتراض** هنا وهو: أنه يلزم على هذا الكلام أن يكون التأثير في الصفة التي أثبتها للقدرة الحادثة فقط، وأن يكون دور القدرة القديمة هو مجرد التعلق فقط ويلزم من ذلك أن القدرة القديمة مفتقرة للقدرة الحادثة حتى تثبت هذه الصفة، ومما يدل على ذلك أنه أثبت أن القدرة الحادثة لا تؤثر في إحداث الذات، لكنها تقتضي صفة ثم قال: إن تلك الصفة لا تثبت بمجرد تعلق القدرة القديمة بها وبالتالي فالصفة مقدورة للعبد فقط، وليس كما قال هي مقدورة لله وللعبد.

و أيضا قوله: والقدرة الحادثة لا تنفرد عن القدرة القديمة، يجعل التأثير للقدرة القديمة فقط إذن القدرة الحادثة كما قال الباقلاني لا تنفرد عن القدرة القديمة.

فإجابته على هذا الاعتراض يفهم منه مرة أن الصفة التي أثبتها تكون مقدورة للعبد فقط حيث أثبت للقدرة القديمة مجرد تعلق بالصفة التي أثبتها، ويفهم منه مرة أخرى أنها تكون مقدورة لله فقط، حيث أثبت أن القدرة الحادثة لا تنفرد عن القدرة القديمة، ولأجل ذلك كان **جوابه الثاني** صريحا في أن الصفة التي أثبتها للمكتسب من أثر القدرة الحادثة منفردة، وبالتالي لا أثر للقدرة القديمة فيها.[١]

والمتأمل في كلام الإمام الباقلاني رحمه الله يرى أنه يريد أن يذهب مذهبا وسطا في هذه المسألة، فنفى تأثير القدرة الحادثة في الإحداث، وأثبت التأثير للصفة، حتى لا يكون مذهبه هو عين مذهب المعتزلة، كما نفي أن يكون العبد غير مؤثر في هذه الصفة حتى لا يكون مذهبه هو عين مذهب الجبرية أو قريبا منه، كما نفى أن يكون للعبد شيء سوى المقارنة كما قال الأشعري وذلك هروبا من اعتراضات المعتزلة، وعن إلزام التكليف

(١) انظر: أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام بتصرف يسير ص: ٢٣، وانظر أبو القاسم الأنصاري شرح= =الارشاد ج ٢ ص ٣٤٣، ٣٤٤ ط دار الضياء الأولى١٤٤٣، ٢٠٢٢م، وانظر الغنية لأبي القاسم الأنصاري ج٢ ص ٨٠٩، ٨١٠ ط دار السلام ت مصطفي حسنين عبد الهادي الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

بالمحال على تقدير أن لا يكون لقدرة العبد تأثير البتة، ولذا قال العبد مؤثر في الصفة وليس في إحداث ذات الفعل.

الاتجاه الثالث: من الأشاعرة من يري وقوع الفعل بتأثير قدرتين وهو مذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني [(١)]:

وقبل أن أشرع في تصوير رأي الأستاذ فلابد لي من شرح **جوازوقوع مقدورواحد بين قدرتين أو اجتماع مؤثرين على أثرواحد:**

من المعلوم جواز وقوع مقدور واحد بين قادرين عند الأشاعرة إذا اختلفت جهة التعلق بأن تتعلق قدرة أحد القادرين بالمقدور على نحو غير الذي تعلقت به قدرة الآخر، وكان تطبيقهم لهذه المسألة على أفعال العباد وهي المسألة التي أنا بصددها عن طريق بيان علاقة قدرة الرب بالفعل، وكذا بيان علاقة قدرة العبد به، فقالوا بجواز وقوع مقدور بين قادرين.

وتتلخص المسألة في أن الأشاعرة: يرون جواز وقوع مقدور واحد بين قادرين إذا اختلفت جهة التعلق أي أن تتعلق قدرة أحد القادرين بالمقدور على نحو غير الذي تعلقت به قدرة الآخر وهذا واضح في مسألة أفعال العباد فهناك دور لقدرة الرب ودور آخر لقدرة العبد وهذا بخلاف المعتزلة الذين يرون أن الله منح العبد القدرة التي من خلالها يخلق العبد فعله بمعنى أنه ليس لقدرة الرب دور مباشر في وقوع فعل العبد

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرايني الملقب بركن الدين، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي؛ أحد أئمة الدين كلاما وأصولا وفروعا، جمع أشتات العلوم، واتفقت الأئمة على تبجيله وتعظيمه وجمعه شرائط الإمامة ذكره الحاكم أبو عبد الله، وقال: أخذ عنه الكلام والأصول عامة شيوخ= =نيسابور، وأقر له بالعلم أهل العراق، وخراسان، وله التصانيف الجليلة، منها: كتابه الكبير الذي سماه جامع الحلى في أصول الدين والرد على الملحدين رأيته في خمسة مجلدات، وغير ذلك من المصنفات... واختلف إلى مجلسه أبو القاسم القشيري، وأكثر الحافظ أبو بكر البيهقي الرواية عنه في تصانيفه وغيره وقال الحافظ ابن عساكر: حكى لي من أثق به: أن الصاحب إسماعيل بن عباد كان إذا انتهى إلى ذكر هؤلاء، يقول: ابن الباقلاني بحر مغرق، وابن فورك صل مطرق، والإسفراييني نار تحرق انظر: أبو العباس الإربيلي: وفيات الأعيان (١/ ٢٨)، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٥٦)، الذهبي: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/ ٣٥٤).

وفعل العبد يقع من خلال قادر واحد وهو العبد وهم بهذا قد خرجوا من إشكالية وقوع مقدور بين قادرين.

بخلاف الأشاعرة: الذين يرون أن الله هو الخالق لفعل العبد خلقا مباشرا والعبد كاسب لهذا الفعل وعلى هذا ألزم المعتزلة الأشاعرة الوقوع في إشكالية وقوع مقدور بين قادرين "وقوع فعل العبد بين قدرة الرب، وقدرة العبد"، وهو مستحيل فأجاب الأشاعرة على هذا بأن المستحيل وقوع مقدور بين قادرين مع اتفاق جهة التعلق، أما وقوع مقدور بين قادرين مع اختلاف جهة التعلق للقدرة بأن تكون قدرة الرب متعلقة بالفعل خلقا، وقدرة العبد متعلقة بالفعل كسبا غير مستحيل، وفسروا الكسب بأن الله تعالى أجرى عادته بأن العبد متى ضم عزمه على الطاعة فإنه تعالى يخلقها ومتى ضم عزمه على المعصية فإنه يخلقها.

وقد بين الإمام الغزالي(١) **-رحمه الله- هذه المسألة فقال:**

"إن قال قائل إذا ادعيتم عموم القدرة في تعلقها بالممكنات، فما قولكم في مقدورات الحيوان وسائر الأحياء من المخلوقات، أهي مقدورة لله تعالى أم لا؟ فإن قلتم ليست مقدورة، فقد نقضتم قولكم إن تعلق القدرة عام، وإن قلتم إنها مقدورة له لزمكم إثبات مقدور بين قادرين وهو محال، وإنكار كون الإنسان وسائر الحيوان قادراً فهو مناكرة للضرورة ومجاحدة لمطالبات الشريعة، إذ تستحيل المطالبة بما لا قدرة عليه ويستحيل أن يقول الله لعبده ينبغي أن تتعاطى ما هو مقدور لي وأنا مستأثر بالقدرة عليه ولا قدرة لك عليه".

(١) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام: فيلسوف متصوف له نحو مائتي مصنف، ولد في الطابران (قصبة طوس بخراسان) = سنة ٤٥٠هـ ورحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر وعاد إلى بلدته، نسبته إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاي، أو إلى غزالة (قرية من قرى طوس) عند من يقول بتخفيفها، توفي سنة ٥٠٥هـ، من مؤلفاته: إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، الاقتصاد في الاعتقاد، فضائح الباطنية. (وفيات الأعيان ج٤ ص٢١٦، وسير أعلام النبلاء ج١٤ ص٢٦٧، وطبقات الشافعية الكبرى ج٦ ص١٩١).

فنقول: في الانفصال قد تحزب الناس في هذا أحزاباً:

فذهبت الجبرية: إلى انكار قدرة العبد فلزمها إنكار ضرورة التفرقة بين حركة الرعدة والحركة الاختيارية، ولزمها أيضاً استحالة تكاليف الشرع،

وذهبت المعتزلة: إلى إنكار تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد من الحيوانات والملائكة والجن والإنس والشياطين وزعمت أن جميع ما يصدر منها من خلق العباد واختراعهم لا قدرة لله تعالى عليها بنفي ولا إيجاب **فلزمتها شناعتان عظيمتان:**

إحداهما: إنكار ما أطبق عليه السلف ﷺ من أنه لا خالق إلا الله ولا مخترع سواه.

والثانية: نسبة الاختراع والخلق إلى قدرة من لا يعلم ما خلقه من الحركات، فإن الحركات التي تصدر من الإنسان وسائر الحيوان لو سئل عن عددها وتفاصيلها ومقاديرها لم يكن عنده خبر منها،. فهذه أنواع الشناعات اللازمة على مذهب المعتزلة.

فانظر الآن إلى أهل السنة كيف وفقوا للسداد ورشحوا للاقتصاد في الاعتقاد.

فقالوا: القول بالجبر محال باطل، والقول بالاختراع اقتحام هائل، وإنما الحق إثبات القدرتين على فعل واحد، والقول بمقدور منسوب إلى قادرين فلا يبقى إلا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد وهذا إنما يبعد إذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد، فإن اختلفت القدرتان واختلف وجه تعلقهما فتوارد التعلقين على شيء واحد غير محال كما سنبينه.

فإن قيل فما الذي حملكم على إثبات مقدور بين قادرين؟

قلنا: البرهان القاطع على أن الحركة الاختيارية مفارقة للرعدة، وإن فرضت الرعدة مراد للمرتعد ومطلوبة له أيضاً ولا مفارقة إلا بالقدرة، **"تعتبر مقدمة أولى للدليل"**

ثم البرهان القاطع على أن كل ممكن تتعلق به قدرة الله تعالى وكل حادث ممكن وفعل العبد حادث فهو إذاً ممكن فإن لم تتعلق به قدرة الله تعالى فهو محال، **"تعتبر مقدمة ثانية للدليل"**

فإنا نقول: "أي بناء على المقدمتين السابقتين"

الحركة الاختيارية من حيث إنها حركة حادثة ممكنة مماثلة لحركة الرعدة فيستحيل أن تتعلق قدرة الله تعالى بإحداهما وتقصر عن الأخرى وهي مثلها،

- " يعني أن قدرة الله لابد أن تتعلق بالفعل الاختياري كما تعلقت بالاضطراري طالما أن الفعلين مشتركين في الإمكان والحدوث فإن تعلقت بواحدة دون أختها لزم المحال" -،

بل يلزم عليه محال آخر-أي إذا تعلقت بأحدها دون الأخرى-

وهو أن الله تعالى لو أراد تسكين يد العبد إذا أراد العبد تحريكها:

***فلا يخلو إما:**

- أن توجد الحركة والسكون جميعاً.

- أو كلاهما لا يوجد.

فيؤدي إلى اجتماع الحركة والسكون أو إلى الخلو عنهما، والخلو عنهما مع التناقض يوجب بطلان القدرتين، إذ القدرة ما يحصل بها المقدور عند تحقق الإرادة وقبول المحل،

فإن ظن الخصم أن مقدور الله تعالى يترجح لأن قدرته أقوى فهو محال، لأن تعلق القدرة بحركة واحدة لا تفضل تعلق القدرة الأخرى بها، إذ كانت فائدة القدرتين الاختراع وإنما قوته باقتداره على غيره واقتداره على غيره غير مرجح في الحركة التي فيها الكلام، إذ حظ الحركة من كل واحدة من القدرتين أن تصير مخترعة بها، والاختراع يتساوى فليس فيه أشد ولا أضعف حتى يكون فيه ترجيح،

فإذاً الدليل القاطع على إثبات القدرتين ساقنا إلى إثبات مقدوربين قادرين.

ويسوق الغزالي اعتراضا على لسان الخصم فيقول:

فإن قيل: الدليل لا يسوق إلى محال لا يفهم وما ذكرتموه غير مفهوم.

قلنا: علينا تفهيمه وهو أنا نقول: اختراع الله سبحانه للحركة في العبد معقول دون أن تكون الحركة مقدورة للعبد، فمهما خلق الحركة وخلق معها قدرة عليها كان هو المستبد بالاختراع للقدرة والمقدور جميعاً، فخرج منه أنه منفرد بالاختراع وأن الحركة

موجودة وأن المتحرك عليها قادر **"أي قادر على اكتسابها وليس خلقها واختراعها فهي أصلا موجودة"** وبسبب كونه قادراً فارق حاله حال المرتعد فاندفعت الإشكالات كلها.

وحاصله: أن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معاً، ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقاً على من أوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور جميعاً بقدرة الله تعالى، سمي خالقاً ومخترعاً، ولم يكن المقدور مخترعاً بقدرة العبد وإن كان معه فلم يسم خالقاً ولا مخترعاً ووجب أن يطلب لهذا النمط من النسبة اسم آخر مخالف فطلب له اسم الكسب تيمناً بكتاب الله تعالى، فإنه وجد إطلاق ذلك على أعمال العباد في القرآن وأما اسم الفعل فتردد في إطلاقه ولا مشاحة في الأسامي بعد فهم المعاني.

ومعنى هذا أن الله يخلق المقدور ويخلق قدرة العبد لحظة بعد لحظة ليفعل بها ما يشاء فهنا خلق متجدد جديد:﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سورة ق: ١٥]، أي بقدرة مخلوقة لحظة بعد لحظة فكل شيء منوط بقدرة الله فهذا أقرب الي تعظيم الله وهو كلام الأشاعرة فكل من الوجود والمعرفة والفعل يمنح لحظة بعد لحظة.

فإن قيل: " هذا إشكال آخر" الشأن في فهم المعنى وما ذكرتموه غير مفهوم، فإن القدرة المخلوقة الحادثة إن لم يكن لها تعلق بالمقدور لم تفهم؛ إذ قدرة لا مقدور لها محال، كعلم لا معلوم له. وإن تعلقت به فلا يعقل تعلق القدرة بالمقدور إلا من حيث التأثير والايجاد وحصول المقدور به. فالنسبة بين المقدور والقدرة نسبة المسبب إلى السبب وهو كونه به، فإذا لم يكن به لم تكن علاقة فلم تكن قدرة، إذ كل ما لا تعلق له فليس بقدرة إذ القدرة من الصفات المتعلقة.

قلنا: هي متعلقة، وقولكم إن التعلق مقصور على الوقوع به يبطل بتعلق الارادة والعلم، **وإن قلتم**: أن تعلق القدرة مقصور على الوقوع بها فقط فهو أيضاً باطل،

فإن القدرة عندكم تبقى إذا فرضت قبل الفعل، **فهل هي متعلقة أم لا؟**

فإن قلتم لا فهو محال، "السبب موجود والمسبب غير موجود"

وإن قلتم نعم فليس المعني بها وقوع المقدور بها، إذ المقدور بعد لم يقع.

فلا بد من إثبات نوع آخر من التعلق سوى الموقوع بها، إذ التعلق عند الحدوث يعبر عنه بالوقوع به والتعلق قبل ذلك مخالف له فهو نوع آخر من التعلق، فقولكم إن تعلق القدرة به نمط واحد خطأ. "[١]

وتكلم الآمدي[٢] على مسألة تأثير قدرة العبد في مقدوره

وتتلخص المسألة عنده فيما يلي:

١- **مذهب الاشعري:** أنه لا تأثير للقدرة الحادثة في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته وإن أجرى الله العادة بخلق مقدورها مقارنا لها فيكون الفعل خلقا من الله إيجادا وإحداثا وكسبا من العبد "وأفهم من هذا أن الله يخلق الفعل أو المقدور بالنسبة للعبد مقرونا بخلقه سبحانه لقدرة العبد والتي يحدث منها كسب الفعل" والله أعلم ومع الأشعري في هذا جماعة من أصحابه والباقلاني في أحد أقواله والنجار من المعتزلة.

٢- **قول آخر للباقلاني:** أن القدرة الحادثة مؤثرة لا في نفس الفعل القائم بمحل القدرة، بل في صفة وحالة للفعل، وهي ما تقول المعتزلة إنها من توابع الحدوث والوجود، وذلك لأن المفهوم من الفعل مطلقا ومن كونه حادثا: أعم من المفهوم من خصوص القيام والقعود، وغيره من الأفعال الخاصة من حيث هو قيام او قعود فالقدرة القديمة مستقلة بالتأثير في أصل الفعل ووجوده.

"معنى كلام الباقلاني هنا: أن أصل وجود الفعل وحدوثه من القدرة القديمة أما صفته وما إلى ذلك من القدرة الحادثة مثل العجينة أصلها مثلا من القدرة القديمة وتشكيلها وصفتها من القدرة الحادثة والله أعلم".

---

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٥٤: ٥٨).

(٢) العلامة الفقيه الأصولي المتكلم المنطقي الحكيم: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الآمدي، الحنبلي ثم الشافعي. ولد سنة: ٥٥١هـ من تصانيفه: أبكار الأفكار في أصول الدين، والإحكام في أصول الأحكام، ودقائق الحقائق مخطوط، والأمل في الجدل، والمبين في ألفاظ الحكماء والمتكلمين وغيرها توفي بدمشق سنة: ٦٣١هـ ودفن بجبل قاسيون بدمشق. انظر: سير أعلام النبلاء١٢/٢١١، وفيات الأعيان١/٤١٥، البداية والنهاية٣/١٤٠.

لكن هل القدرة الحادثة مستقلة بالتأثير في الصفة عنده؟

اختلف في ذلك

فقال مرة: بأنها أثر للقدرة القديمة، والحادثة "مقدور بين قادرين من جهة واحده" ووافقه ضرار بن عمرو.

وقال مرة: "وعليه التعويل" إن القدرة الحادثة مستقلة بالتأثير في تلك الصفة، ولا تأثير للقديمة فيها كما لا تأثير للحادثة في مقدور القدرة القديمة **وو افقه الأستاذ أبو إسحاق** في هذا وذلك بعيد عنه لأنه مشتهر عنه إنكار الأحوال.

٣- **إمام الحرمين:** ينسب الفعل إلى قدرة العبد وجودا وينسب إلى قدرة الله بواسطة "أي أن الله خلق قدرة العبد وجعلها قادرة على إيجاد الفعل" **له.**

٤- **أكثر المعتزلة:** القدرة الحادثة موجبة لحدوث مقدورها، ولا تأثير للقدرة القديمة فيه كما لا تأثير للقدرة الحادثة في مقدور القدرة القديمة.

٥- ثم تناول إبطال تأثير القدرة الحادثة في مقدورها وبين عدم تأثيرها في الفعل بمسالك تسعة أبطلها كلها إلا مسلكين فقال:

والمعتمد في المسألة مسلكان:

المسلك الأول:

لو كان العبد خالقا لأفعال نفسه؛ للزم وجود خالق غير الله، ووجود خالق غير الله، محال؛ لما سبق. ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم.

المسلك الثاني:

لو كان العبد موجدا لفعل نفسه، ومحدثا له؛ لكان عالما به، واللازم ممتنع، فالملزوم ممتنع.

وبيان الملازمة في المسلك الأول: أنه لو كان موجدا لأفعاله **فلا يخلو:**

إما أن يكون موجداً لها بذاته وطبعه، **أو** بالقدرة والاختيار.

لا جائز أن يقال **بالأول "أي موجدا بذاته وطبعه"**؛ إذ هو خلاف الإجماع منا، ومن الخصوم، كيف: وأنا قد بينا امتناع الإيجاد بالطبع في الرد على الطبائعيين.

وإن كان **الثاني "أي موجدا بالقدرة والاختيار"**: فالموجد بالقدرة، والاختيار؛ لا بد وأن يكون قاصدا لما يوجده، ومخصصا له بالقصد دون غيره، وإلا لما كان وجود ذلك المخصص بالوجود دون غيره أولى من العكس.

- **بيان الملازمة في المسلك الثاني:** وإذا كان لا بد من القصد؛ فلا بد وأن يكون القاصد للشيء عالما به؛ فإن قصد العاقل لما لا علم له به محال؛ وهو معلوم بالضرورة.

وإذا ثبتت الملازمة، فبيان انتفاء اللازم: هو أنا نعلم علما ضروريا من أنفسنا عدم العلم بوجود أكثر حركاتنا، وسكناتنا في حالة المشي، والقيام، والقعود، ولو أردنا قصد كل جزء من أجزاء حركاتنا في حالة إسراعنا بالمشي، والحركة، والإحاطة به؛ لم نجد إليه سبيلا؛ بل ويعلم ذلك من حال أكمل العقلاء، فما ظنك بالحيوانات العجماوات: البرية، والبحرية، والهوائية في مشيها، وسباحتها، وطيرانها، حتى الذر، والبعوض؛ بل وكذا حال النائم في منامه؛ بل أبلغ من حيث أن النّوم ضدّ للعلم باتفاق العقلاء، وقد قالوا: إنه فاعل لما يصدر عنه من الأفعال القليلة دون الكثيرة، وإذا ثبت انتفاء اللازم؛ لزم انتفاء الملزوم.[(١)]

لكن ما هو رأي الأستاذ في المسألة؟

١- **نقل ضياء الدين الرازي عنه فبين:** أنه ذهب إلى أن القدرة الحادثة تؤثر بمعين، بمعنى أن المؤثر في فعل العبد هو قدرة العبد لكن بإعانة قدرة الله تعالى واستدل الأستاذ على كونه مقدور العبد مقدورا لله: إن الله تعالى إذا أقدر العبد علي شيء لزم كزنه قادرا على ذلك الشيء إذ يستحيل أن يكون العبد قادرا، والله ليس كذلك إذ الإقدار تمكين من الشيء، والتمكين كما هو معلوم فوق التمكن منه، وقل مثل هذا في العلم فإن الله إذا أعلم العبد شيئا لزم أن يكون عالما مدركا له.[(٢)]

(١) انظر أبكار الأفكار في أصول الدين (٣٨٣/٢: ٤٠١) تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، عدد الأجزاء: ٥، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة الطبعة: الثانية / ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م.

(٢) أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام ص: ٢٧.

ويرد اعتراض على الأستاذ كما أورده ضياء الدين:

وهذا الاعتراض على قوله إن مقدور العبد مقدور لله قائلا "فإن قيل: إذا أقدر العبد على شيء لزم كونه قادرا على ذلك الشيء، وهذا يستدعي أن الله يقدره على الوجه الذي يقدر عليه، وقل مثل هذا في العلم، فإن الله إذا أعلم عبده شيئا أعلمه إياه على الوجه الذي عليه".

ورد الأستاذ على هذا فقال:

إنه من الثابت أن أخص وصف الإله ﷻ الخلق والاختراع، فلو جاز أن يقدر الله العبد على شيء على الوجه الذي يقدر هو عليه اقتضى جعله شريكا له فيما لأجله كان إلها وفي هذه الحالة لا نأمن أن يكون معه آلهة يخلقون ويخترعون كما يخلق ويخترع وهذا محال". (١)

٢- وحكى الرازي عنه فقال:

والثاني: أن يقال: قدرة الله تعالى مستقلة بالتأثير، وقدرة العبد غير مستقلة بالتأثير، وإذا انضمت قدرة الله تعالى إلى قدرة العبد، صارت قدرة العبد مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة، ويقال إن هذا القول هو مذهب الأستاذ «أبي إسحاق» إلا أنه يحكى عنه أنه قال «قدرة العبد تؤثر بمعنى». (٢)

٣- ويقول الآمدي: "وَقد نقل عَن الإسفراييني أَنه قَالَ فِي نفس الْفِعْل مَا قَالَه القاضي فِي القَوْل الثاني فِي الأثر الزَّائِد".

وَقد نقل عَن القاضي -رَحمَه الله- أنه لم يثبت للقدرة الْحَادِثَة أثر فِي الْفِعْل، بل أثبت لَهَا أثرا فِي صفة زَائِدَة على الْفِعْل كَمَا سنبينه ثمَّ اخْتلف قَوْله فِي الْأَثر الزَّائِد فَقَالَ تَارَة إِنَّه لَا أثر للقدرة الْقَدِيمَة فِيهِ أصلا وَقَالَ تَارَة بالتأثير وَأثبت مخلوقا بَين خالقين. (٣)

(١) أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام ص: ٢٧.

(٢) "الرازي: المطالب العالية من العلم الإلهي (٩/ ١١).

(٣) الآمدي: غاية المرام في علم الكلام (ص: ٢٠٧).

٤- **قال الإيجي**: "وقالت طائفة بالقدرتين فقال الأستاذ بمجموع القدرتين على أن يتعلقا جميعا بالفعل. (١)

٥- **وقال التفتازاني**(٢): وأما الأستاذ فإن أراد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت إليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة على ما قرره البعض فقريب من الحق وإن أراد أن كلا من القدرتين مستقلة بالتأثير فباطل". (٣)

ملخص قول الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني في مسألة استقلال قدرة العبد بالتأثير من عدمها:

١- من العلماء من نقل عنه أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير لكن إذا انضمت إليها قدرة الله استقلت بالتأثير كما حكاه الرازي عنه.

٢- ومنهم من نقل عنه أن قدرة العبد مستقلة بالتأثير وعلى هذا الآمدي حيث ذكر أن الأستاذ وافق الباقلاني على أن القدرة الحادثة مستقلة بالتأثير في تلك الصفة ولا تأثير للقدرة القديمة فيها، كما أنه لا تأثير للقدرة الحادثة في مقدور القدرة القديمة وعقب بعدها بقوله وذلك مما يبعد عن الأستاذ مع اشتهاره بإنكار الأحوال.

٣- لكن هناك فرق بين ما ذهب إليه الأستاذ وما ذهب إليه القاضي فالقاضي ذهب إلى أن التأثير يكون في وصف الفعل، أما الأستاذ فقد ذهب إلى أن التأثير يتعلق بالفعل نفسه". (٤)

---

(١) الإيجي: كتاب المواقف - (٣/ ٢٠٨).

(٢) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق والكلام، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) سنة ٧١٢هـ، وأقام بسرخس، وأبعده تيمور لنك إلى سمرقند فتوفي فيها سنة ٧٩٣هـ، ودفن بسرخس، من مؤلفاته: "المطول في البلاغة"، و"تهذيب المنطق والكلام"، و"ومقاصد الطالبين في علم الكلام"، و"شرح مقاصد الطالبين". (بغية الوعاة ج٢ ص٢٨٥، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ج٢ ص٣٠٣، والأعلام ج٧ ص٢١٩).

(٣) التفتازاني: شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ١٢٦).

(٤) التفتازاني: شرح المقاصد في علم الكلام (٨/ ١٦٤)

الاتجاه الرابع: من الأشاعرة من يرى تأثير قدرة العبد في ذات الفعل وهو قول الجويني في آخر حياته؛ إذ كان في أول الأمر يرى ما يراه جمهور الأصحاب من الأشاعرة في عدم تأثير القدرة الحادثة في مقدورها، ويقطع بذلك فقال كما في الإرشاد: "فالوجه، القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلا، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها؛ إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها"(١)

إلا أنه في آخر حياته تراجع عن هذا الرأي، وقال بتأثير القدرة الحادثة في ذات الفعل لكن بمشيئته وإرادته سبحانه "فزعم أنّ اللّه تعالى موجد للعبد القدرة والإرادة، ثمّ هما يوجبان وجود المقدور". (٢) فهو يري تأثير قدرة العبد في ذات الفعل لكن على وفق مشيئته وإرادته سبحانه. (٣)

يقول الجويني في النظامية: "من استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم، واختيارهم، واقتدارهم، فهو مصاب في عقله أو مستقر في تقليده، مصمم على جهله؛ ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرع، والتكذيب بما جاء به المرسلون". (٤)

ووصف الشهرستاني -رحمه الله- ما ذهب إليه الإمام الجويني بالمغالاة فقال: "وغلا إمام الحرمين حيث أثبت للقدرة الحادثة أثرا هو الوجود غير أنه لم يثبت للعبد استقلالا بالوجود ما لم يستند إلى سبب آخر ثم تتسلسل الأسباب في سلسلة الترقي إلى الباري سبحانه وهو الخالق المبدع المستقل بإبداعه من غير احتياج إلى سبب". (٥)

---

(١) الجويني: الارشاد (ص: ٨٧) دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٦ هـ.

(٢) الرازي: المحصل في علم الكلام ص: ٤٥٥ دار التراث، القاهرة ت: حسين أتاي ط: الأولى ١٩٩١م، وانظر: الطوسي: تلخيص المحصل (ص: ٣٢٥) دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(٣) الدسوقي: حاشية الدسوقي على أم البراهين ص: ٢٢٠ دار الكتب العلمية، بيروت ت: عبد اللطيف حسن ٢٠٠١م.

(٤) انظر الجويني: النظامية ص: ٤٣، ٤٤ ت: محمد زاهد الكوثري، ط: المكتبة الأزهرية للتراث١٩٩٣م.

(٥) الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام (ص: ٤٩).

وبالغ السنوسي في التشنيع على الإمام فقال: "وما نقل عن إمام الحرمين من أن له قولا بأن القدرة الحادثة تؤثر في الأفعال لكن لا على سبيل الاستقلال..... فهو قول مرغوب عنه لا يصح القول به، ولا تقليده في ذلك إن صح عنه لفساده قطعا، وعدم جريانه على السنة نقلا، وعقلا،.. وكذلك أيضا لا يخفى فساد ما نقل عن القاضي والأستاذ من أن القدرة الحادثة تؤثر في أخص وصف الفعل لا في وجوده إلا أن القاضي يقول: إن أخص وصف الفعل حال، والأستاذ ينفي الأحوال، ويقول: إن أخص وصف الفعل وجه واعتبار..... وقال ببطلان كل الأقوال عدا رأي الأشعري.... ثم قال: وإذا قال هذا في مقالة القاضي والأستاذ مع خفتها بالنسبة إلى ما نقل عن إمام الحرمين، **فكيف بتلك المقالة الشنيعة التي نقلت عن الإمام مما لا يرضى أن يقولها من هو أدنى منه علما ودينا بمراتب كثيرة".** (١)

وقال قبل تلك المقالة الأخيرة عن الامام: "وبالجملة فالذي أقطع به من غير تردد: تنزه هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم، ولعل ذلك إنما صدر عنهم في مناظرة جدلية لإفحام خصم قويت منافرته للحق، فاحتالوا لسوقه إلى الحق بتدريج"(٢)

وما قاله السنوسي في هذا مردود عليه فقد ثبت نسبة هذا الأقوال للأئمة رحمهم الله تعالى فقد نقل هذا ونسبه لهم أئمة كباركالرازي، والشهرستاني، والغزالي وغيرهم وما نقل عن الإمام الجويني ثبت عنه في النظامية، والبرهان ونقل هذا عنه تلميذه المباشر له وهو أبو القاسم الأنصاري فقال في ثنايا حديثه عن المسألة: "وسلك شيخنا طريقة أخرى ذكرها في الرسالة النظامية، وهي مخالفة لطرق الأصحاب فلم أذكرها هنا"(٣)

وقد نقلت قوله في النظامية سابقا.

---

(١) انظر السنوسي: شرح العقيدة الكبرى ص٢٩٠: ٢٩٥.

(٢) المصدر السابق: ص٢٩٤.

(٣) أبو القاسم الأنصاري: الغنية في علم الكلام ج٢ ص:. ٨٠٨

وليس معنى هذا الكلام أن الباحث مع رأي الإمام، لكن أصحح الأقوال، و أنسبها لأصحابها، وما انتهى إليه أمره فيها صح ذلك أم بطل.

وقال ابن التلمساني في تعليقاته على معالم في أصول الدين: والقسم الثاني مذهب إمام الحرمين في آخر أمره فإنه قال إن قدرة العبد تؤثر في إيجاد الفعل على أقدار قدرها الله تعالى وله قدرة ومشيئة كما قال تعالى: ﴿فح فخ فم قح قم ٢٨﴾ [سورة التكوير: ٢٨] ولكن لا يشاء إلا ما شاء الله سبحانه كما قال تعالى: ﴿كح كخ كل كم لج لح لخ لم ٢٩﴾ [التكوير: ٢٩] (١)، فأفعال العباد واقعة بمقدورهم واختيارهم على قوله رحمه الله.

الاتجاه الخامس: في الفكر الأشعري للرازي:

يرى أنه إذا وجد الداعي للفعل مع توفر القدرة عليه وجب وقوعه

فقال رحمه الله: "إن حصول الفعل عقيب مجموع القدرة مع الداعي واجب. وذلك لأن القادر من حيث إنه قادر يمكنه الفعل بدلا عن الترك، وبالعكس. ومع حصول هذا الاستواء، يمتنع رجحان أحد الطرفين على الآخر. فإذا انضاف إليها حصول الداعي: حصل رجحان جانب الوجود. وعند ذلك يصير الفعل واجب الوقوع. **وهذا القول هو المختار عندنا.** "(٢)

وصاغ مذهبه في معالم في أصول الدين مع تعليقات ابن التلمساني: بعبارة أسهل: "المختار عندنا أن عند حصول القدرة والداعية المخصوصة يجب الفعل، وعلى هذا يكون العبد فاعلا على سبيل الحقيقة، يعني أن قدرته الحادثة مؤثرة في نفس الإيجاد للفعل خلافا للأشعري والقاضي والأستاذ وأتباعهم"(٣)

قال شارح المعالم: بعد أن ذكر قول إمام الحرمين في تأثير قدرة العبد في إيجاد الفعل بمشيئة الله، قال: وهو قريب مما اختاره المصنف وبرهن عليه، وقال: إلا أن

(١) ابن التلمساني في تعليقاته على معالم في أصول الدين ص ٣٥٧.

(٢) الرازي: المطالب العالية من العلم الإلهي (٩/ ١١) تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر دار الكتاب العربي، ط: الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - بيروت لبنان.

(٣) ابن التلمساني شرح معالم أصول الدين ص: ٤٣٣.

الفخر خالف الإمام من حيث إن الإمام يثبت القدرة معنى زائدا على سلامة البنية ولا يوقف العمل على الداعي، بل على الإرادة"[١]

فهذه خمسة مذاهب للأشاعرة في هذا البحث والله أعلم.

ثانيا: العلاقة بين قدرة الله وقدرة العبد وفعله:

اتفق أهل السنة الأشاعرة أن الله ﷻ خلق العباد وقدرهم وأفعالهم كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٦]، ولم يخالف في هذا أحد من أهل السنة، بل نقلوا الإجماع على ذلك قبل ظهور البدع والأهواء.

فقال الإمام الأشعري: "فالله ﷻ خلق العباد، وخلق قدرهم، وأفعالهم قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٦]، فقد أجمعوا على أنه سبحانه خالق لجميع الحوادث وحده لا خالق لشيء منها سواه، وقد زجر الله ﷻ من قال غير ذلك بقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة فاطر: ٣]. [٢]

وقال الإمام الجويني: "اتفق سلف الأمة، قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين، ولا خالق سواه، ولا مخترع، إلا هو، فهذا هو مذهب أهل الحق؛ فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه، ويخرج من مضمون هذا الأصل، أن كل مقدور لقادر، فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشؤه. "[٣]

وخالف المعتزلة أهل السنة في خلق الله لأفعال العباد الاختيارية دون الاضطرارية ولا عبرة لخلافهم بعد نقل إجماع الأمة على خلق الله لها.

(١) ابن التلمساني شرح معالم أصول الدين ص: ٤٤٠.

(٢) الأشعري: رسالة أهل الثغر ص: ٨٢ ت: الجليند من غير طبعة.

(٣) الجويني: الإرشاد (ص: ٧٩) دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٦ هـ وانظر أبو القاسم الأنصاري شرح الارشاد ج٢ ص ٣٢١، وأبو القاسم الرازي: نهاية المرام ص ٢٩.

فَخَالِقٌ لِعَبَدْه وَمَا عَمِلْ *** مُوَفِّقٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصِلُ

"والحاصل أن الناس بعد اتفاقهم على أن الله خالق للعباد ولأفعالهم الاضطرارية اختلفوا في أفعالهم الاختيارية، فنحن نقول: إن الله خالق لها أيضاً، والمعتزلة يقولون: إن العبد خالق لها بقدرة خلقها الله فيه"(١)

(١) الباجوري: تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص ٦٢ ط: الباب الحلبي الأخيرة ١٩٣٩م.

المبحث الثاني
العلاقة بين السبب والمسبب "في الطبيعيات" عند أهل السنة الأشاعرة

مقدمة وتمهيد: إن كثيرا من الفرق الكلامية قد اهتمت بتحديد أصولها، وجعلت هذه الأصول في صورة لائحة يحفظها من يريد أن يطرق باب هذه الفرق، فعلى سبيل المثال: المعتزلة وضعوا لائحة قالوا: **إن أصولنا خمسة:**

التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فليست هذه كل أفكار المعتزلة، بل هي الأصول التي تنبثق وتتفرع منها المسائل، فهناك أصول، وهناك مسائل، فعلى سبيل المثال: في مسألة أفعال العباد: يقولون: الإنسان خالق أفعاله الاختيارية فهذه مسألة منبثقة من الأصل عندهم وهو **العدل** وغير ذلك كثير. فالأصول هي الأسس التي تنبثق منها المسائل.

أما المذهب الأشعري: فاتسم بسمتين عامتين في هذه المسألة المنهجية

١- **السمة الأولى:** أن أصوله انبثت في مسائله، فلم يهتم الأشاعرة أن يجعلوا لأنفسهم أصولا، بل وضعوا أصولهم في مسائلهم.

٢- **السمة الثانية:** أن هذه الأصول انبثت في العلوم فمثلا: ابن حجر نرى الأصول الأشعرية انبثت عنده في شرحه للأحاديث، والنووي كذلك، وكذا في كتب الأصول وغيرها.

أضرب مثالاً واحداً على هذا:

الإمام الغزالي رحمه في التهافت في المسالة السابعة عشرة وسماها مسألة يقول: "الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر ولا نفيه متضمن لنفي الآخر، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر مثل الري، والشرب والشبع والأكل."

وهو نص متعلق بمسألتي ومبحثي وهذه نظرية الأشاعرة في الأسباب والمسببات وهذه المسألة لها أصل يندرج تحته عشرات المسائل.

وهذا الأصل هو "استناد الممكنات إلى الله تعالى القادر المختار ابتداء، وبلا واسطة"[١]

فباجتماع القدرة والإرادة تمت كل الممكنات فكل ما في الأمر أن الله بقدرته وإرادته رتب الشبع على الطعام والارتواء على الشرب، **وهذا الأصل أنجب لنا أربع مسائل: نفي الإيجاب، نفي الوجوب، نفي العلة، نفي التعليل.**

١- **نفي الايجاب**: أي نفي أن يكون الله موجبا للعالم، لأن عند أهل السنة الله خلق العالم بالإرادة والاختيار، فالله ليس كالشمس التي يترتب عليها الضوء، وليس كالنار التي يترتب عليها الإحراق.

٢- **نفي الوجوب**: والفرق هائل بين الإيجاب والوجوب فالإيجاب أي كون الله ملازما للعالم كما يقول الفلاسفة صدر عنه أو فاض عنه، أما نفي الوجوب: أي نفي الوجوب عليه تعالى فلا يجب عليه شيء لا يجب عليه خلق العالم، ولا الجنة والنار كما يقول الغزالي: "ندعي أنه يجوز لله تعالى أن لا يخلق الخلق، وإذا خلق فلم يكن ذلك واجباً عليه، وإذا خلقهم فله أن لا يكلفهم، وإذا كلفهم فلم يكن ذلك واجباً عليه. "[٢]

٣- **نفي العلة**: وهي نفس الايجاب لكن باختلاف اتجاهه يعني العلة أن يكون الله علة والعالم معلولا يترتب عليه القدم لأن العلة ملازمة لمعلولها وجودا وعدما فيترتب نفي الإرادة والاختيار والفرق واضح بين العلة والايجاب فالعلة تطلق على غير العاقل كالشمس مثلا لكن الايجاب فيه عقل.

٤- **نفي التعليل**: معناه أن أفعال الله معللة بالأغراض والحقيقة عدم تعليل أفعاله.

---

(١) أ. د محمد عبد الفضيل القوصي: هوامش على العقيدة النظامية ص: ١٢ ط: مكتبة الايمان ط: الثانية.

(٢) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص: ٩٥ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

أما مسألة العلاقة بين السبب والمسبب عند الأشاعرة:

فالحق أن الأشاعرة لا ينفون العلاقة بين السبب والمسبب كالأكل والشبع، والري والشرب، والنار والإحراق، بل يرون أن العلاقة عادية وليست ضرورية لازمة فثمت فرق بين نفي العلاقة أصلا وبين كونها عادية، ومعنى هذا أنه يوجد ثمت علاقة لكنها عادية وليست ضرورية، وقد أطبقت كلمة الأشاعرة على ذلك منذ الأشعري رحمه الله.

يقول الأشعري رحمه الله: "بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ [فاطر: ٤١]، فعرفنا ﷻ أن وقوعهما لا يكون من غيره، وإن وقوفهما لا يجوز أن يكون بغير موقف ثم نبهنا على فساد قول الفلاسفة بالطباع وما يدعونه من فعل الأرض والماء والنار والهواء في الأشجار وما يخرج منها من سائر الثمار بقوله ﷻ: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ﴾ [الرعد: ٤]، ثم قال ﷻ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]"[(١)]

وسار على نهجه تلميذه ابن خفيف حيث قال: "وإن الأشياء لا يعمل بطبعها فلا الماء يروي، ولا الخبز يشبع، ولا النار تحرق، بل يحدث الله تعالى الشبع عند الأكل والجوع في غير وقت الأكل، وهكذا الشرب من الشارب والري من الله تعالى والقتل من القاتل والموت من الله تعالى"[(٢)]

وتبع ابن خفيف تلميذه الباقلاني:

"إن ما هو مشاهد في الحس لا يوجد ضرورة ولا وجوبا وإنما يجري مجرى العادة، بمعنى وجوده وتكراره على طريقة واحدة"[(٣)]

---

(١) الإمام الأشعري: أصول أهل السنة والجماعة "رسالة أهل الثغر" ص: ٤٠ ت: د. الجليند من غير طبعة.

(٢) رسالة المعتقد لابن خفيف ل ٢ وجه ب.

(٣) الباقلاني: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات بتصرف يسير ص: ٥١ ط: المكتبة الشرقية بيروت ١٩٥٨م.

وعليه تلميذه الجويني حيث قال في سياق رده على المخالف:

"كل ما تنفونه وتثبتونه يرجع إلى استمرار العادات على قضية أرادها الله عليها، وسبيلها كسبيل استعقاب الأكل والشرب، الشبع، والريّ، وإن لم يكونا موجبين لهما"(١)

وعليه الغزالي فقد أبان و أفاض فقال: "الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر ولا نفيه متضمن لنفي الآخر، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر مثل الري والشرب والشبع والأكل والاحتراق ولقاء النار والنور وطلوع الشمس والموت وجز الرقبة والشفاء وشرب الدواء وإسهال البطن واستعمال المسهل وهلم جرا إلى كل المشاهدات من المقترنات في الطب والنجوم والصناعات والحرف، وإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه يخلقها على التساوق لا لكونه ضرورياً في نفسه غير قابل للفرق بل في المقدور، خلق الشبع دون الأكل وخلق الموت دون جز الرقبة وإدامة الحياة مع جز الرقبة وهلم جرا إلى جميع المقترنات، وأنكر الفلاسفة إمكانه وادعوا استحالته"(٢)

وقال سلطان العلماء العز بن عبد السلام مؤكدا وجود علاقة بين السبب والمسبب لكنها عادية وليست ضرورية لازمة

في بيان أن الأسباب الشرعية بمثابة الأوقات:

"التكاليف كلها مبنية على الأسباب المعتادة من غير أن تكون الأسباب جالبة للمصالح بأنفسها ولا دارئة للمفاسد بأنفسها، بل الأسباب في الحقيقة مواقيت للأحكام ولمصالح الأحكام، والله هو الجالب للمصالح الدارئ للمفاسد، **ولكنه أجرى عادته وطرد سنته بترتيب بعض مخلوقاته على بعض**، لتعريف العباد عند وجود الأسباب ما رتب عليها من خير فيطلبوه عند وقوعها ووجودها، وما رتب عليها من شر فيجتنبوه عند قيامها وتحققها وهذا هو الغالب في العادة، **وكثير من ينفك عن ذلك**، فكم من مرغب

(١) الجويني: الارشاد (ص: ٧٣).

(٢) الغزالي: تهافت الفلاسفة (ص: ٢٣٧).

لم يرغب، وكم من مرهب لم يرهب، وكم من مزجور لم يزدجر، وكم من مذكر لم يتذكر، وكم من مأمور بالصبر لم يصطبر، ولو شاء الله لقطع كل مسبب عن سببه، وخلق المسببات كلها مجردة عن الأسباب، وكذلك لو شاء لخلق الأسباب كلها مجردة عن المسببات، **لكنه قرن الأسباب بالمسببات في مطرد العادات**، ليضل بذلك من يشاء ويهدي من يشاء، **وكذلك لو شاء لأقام الأجساد بدون الطعام والشراب ولما تحلل شيء من أجزائها حتى يحتاج إلى الخلف والإبدال، فله أن يخلق ألم النار بغير نار ولذة الشراب والطعام والجماع من غير ماء ولا طعام ولا جماع**، وكذلك الحكم في جميع الأسباب المؤلمات، واللذات لو شاء لخلقها دون مسبباتها، ولو شاء لخلق مسبباتها دونها وكذلك القوى التي أودعها الله في النبات والحيوان لو شاء لخلق آثارها ابتداء كجذب الغذاء بغير قوة جاذبة، وأمسك الغذاء في حال إمساكه بغير قوة ممسكة، وغذى بغير، قوة مغذية، ودفع بغير قوة دافعة، وصور بغير قوة مصورة، **ولما رأى الأغبياء العمي عن الأمور الإلهية** ربط المسببات من غير انفكاك في مطرد العادات، اعتقدوا أن المسببات صادرة عن الأسباب، وأن الأسباب أفادتها الوجود؛ فاقتطعوا ذلك عن رب الأرباب ومسبب الأسباب، وأضافوه إلى تلك الأسباب:

ولو أن ليلى أبرزت حسن وجهها * لهام بها اللوام مثل هيامي**

ولكنها أخفت محاسن وجهها * فضلوا جميعا عن حضور مقامي**

وما أشد طمع الناس في معرفة ما لم يضع الله على معرفته سببا، كلما نظروا فيه وحرصوا عليه ازدادوا حيرة وغفلة، فالحزم الإضراب عنه كما فعل السلف الصالح، والبصائر كالأبصار فمن حرص أن يرى ببصره ما وارته الجبال لم ينفعه إطالة تحديقه إلى ذلك مع قيام الساتر"[1].

ثم قال ردا ومتعجبا ممن ينتقدون هذا المسلك الذي يراه حقا مستدلا عليه بما جاء في القرآن:

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٧: ١٩).

"والعجب أنهم يذمون الأشعري بقوله: إن الخبز لا يشبع، والماء لا يروي، والنار لا تحرق، وهذا كلام أنزل الله معناه في كتابه؛ فإن الشبع والري والإحراق حوادث تفرد الرب بخلقها، فلم يخلق الخبز الشبع، ولم يخلق الماء الري، ولم تخلق النار الإحراق، وإن كانت أسبابا في ذلك، فالخالق تعالى هو المسبب (دون السبب)، كما قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]، نفى أن يكون رسوله صلى الله عليه وسلم خالقا للرمي، وإن كان سببا فيه وقد قال تعالى:﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾﴾ [النجم: ٤٣-٤٤]، فاقتطع الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها وأضافها إليه، فكذلك اقتطع الأشعري رحمه الله تعالى الشبع والري والإحراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها، لقوله تعالى :﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [النمل: ٨٤].

وَكَم مِن عائِبٍ قَولاً صَحيحاً * وَ آفَتُهُ مِنَ الفَهمِ السَقيمِ**(١)

فسبحان من رضي عن قوم فأدناهم، وسخط على آخرين فأقصاهم:﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣](٢) وعليه الرازي فقال في تفسيره لقوله تعالى:﴿بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ [البقرة: ١٥٥].

"أنها تدل على أن الغذاء لا يفيد الشبع وشرب الماء لا يفيد الري، بل كل ذلك يحصل بما أجرى الله العادة به عند هذه الأسباب لأن قوله وَلَنَبْلُوَنَّكُم صريح في إضافة هذه الأمور

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي.

(٢) العز بن عبد السلام: رسائل التوحيد "الملحة في اعتقاد أهل الحق" ص٢٤، ٢٥ ط: دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق ت: إياد الطباع الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

إلى الله تعالى وقول من قال إنه تعالى لما خلق أسبابها صح منه هذا القول ضعيف لأنه مجاز والعدول إلى المجاز لا يمكن إلا بعد تعذر"[١]

وقال في سياق بيانه أن العلاقة بين السبب والمسبب والعلة والمعلول علاقة عادية ظنية وليست ضرورية:

"مذهب المسلمين أن دوران الأفلاك وطلوع الكواكب وغروبها وبقائها على أشكالها وأنوارها غير واجب، ولكن الله تعالى لما أجرى عادته بإبقائها على حالة واحدة لا جرم يحصل ظن أنها تبقى غدا وبعد غد على هذه الصفات وكذلك نزول المطر عند الغيم الرطب وحصول الشبع عقيب الأكل والري عقيب الشرب والاحتراق عند مماسة النار غير واجب لكن العادة لما اطردت بذلك لا جرم حصل ظن يقارب اليقين باستمرارها على مناهجها والحاصل أن تكرير الشيء مرارا كثيرة يقتضي ظن أنه متى حصل لا يحصل إلا على ذلك الوجه"[٢]

وقد توسع السنوسي في هذه المسألة ويتلخص حديثه فيما يلي:

١- أن هذه الكائنات لا تأثير لها البتة في شيء من آثارها.

٢- لو ثبت لها التأثير لزم من ذلك استغناؤها عن مولانا سبحانه والكل مفتقر إليه.

٣- وإن ثبت أنها تؤثر بقوة أودعها الله فيها فهنا نكون قد أثبتنا واسطة في إيجاد بعض الأفعال وذلك باطل إذ ثبت أنه سبحانه مستغن عن كل ما سواه واستناد الممكنات إليه بلا واسطة

٤- وإذا ثبت ما سبق من إيجاد الله للمكنات واحتياجها إليه مباشرة وبلا واسطة ثبت بطلان مذهب القدرية القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال.

---

(١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ط العلمية (٤/ ١٣٩).

(٢) الرازي: المحصول (٥/ ١٧٩) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٥- كما ثبت بطلان مذهب الطبائعيين القائلين: بتأثير الطبائع والأمزجة ونحوها ككون الطعام يشبع، والماء يروي وينبت ويطهر وينظف، والنار تحرق، والثوب يستر ويقي الحر والبرد، ونحو ذلك مما لا ينحصر.

٦- من اعتقد أن تلك الأمور تؤثر في تلك الأشياء التي تقارنها بطبعها وحقيقتها فهو كافر بلا خلاف.

٧- ومن اعتقد أن تلك الأمور لا تؤثر بطبعها، وإنما بقوة أودعها الله تعالى ولو شاء لنزعها منها فلم تؤثر، فلا خلاف في بدعة من يعتقد هذا، وفي كفره قولان.

٨- والمؤمن الموحد المحقق الإيمان لا يرى التأثير لها، لا بطبعها، ولا بقوة فيها، وإنما مولانا جل وعز أجرى العادة أن يخلق تلك الأشياء عندها لا بها"[١]

وتبعهم البيجوري في هذا فقال مبينا حكم من اعتقد أن الأسباب تؤثر بذاتها وبطبعها:

"فمن اعتقد أن الأسباب العادية كالنار والسكين والأكل والشرب تؤثر في مسبباتها كالحرق والقطع والشبع والري بطبعها وذاتها فهو كافر بالإجماع، أو بقوة خلقها الله فيها ففي كفره قولان، والأصح أنه ليس بكافر، بل فاسق مبتدع"[٢]

قلت: لا وجه لتبديع هذا القائل فضلاً عن تكفيره بعد ما اعتقد أن التأثير لا بالطبع، بل بقوة أودعها الله تعالى فيها وقد ذهب إلى هذا كثير من أهل السنة كما وضحت سابقا.

فيتضح مما سبق من نصوص عن علماء المذهب الأشعري أنهم أطبقوا جميعا على وجود علاقة بين السبب والمسبب لكنها علاقة عادية وليست ضرورية، فلم يخلق الماء الري، ولم تخلق النار الإحراق، ولم يخلق الخبز الشبع و إنما هذه حوادث تفرد الرب بخلقها، وإن كانت أسبابا عادية في ذلك، والخالق سبحانه هو المسبب

(١) أبو عبد الله محمد بن عمر الملالي التلمساني المتوفي سنة ٨٩٧هـ: شرح أم البراهين للسنوسي ص٨٣، ٨٤ ت: خالد الأزهري.

(٢) تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص: ٦١) ط: الباب الحلبي١٩٣٩م

لكنه قرن الأسباب بالمسببات في مطرد العادات فله أن يخلق هذه المسببات والنتائج من غير أسبابها سبحانه كأن يخلق الإحراق من غير نار ويخلق الشبع من غير طعام.

هذا هو مقصد السادة الأشاعرة والله أعلم وقد وضح فيما سبق تماشيه مع آيات الذكر الحكيم.

الخاتمة

بعد أن أتم الله على إتمام هذا البحث أقوم بتسجيل أهم ما توصلت إليه من نتائج وأحكام عقدية، وهي على النحو التالي:

١- السبب عند الأشاعرة ما يتوقف عليه وجود الشيء، وهو مثل العلة في هذا إلا أن العلة قد تستأثر بالتأثير دون السبب فالسبب كالوسيلة فهو يتوصل به لغيره فيحتاج إليه في وجود الشيء لكن لا يحتاج إليه في بقائه غير الشرط الذي يحتاج إليه في البقاء.

٢- اتفقت كلمة الأشاعرة على أنه ثمة علاقة بين قدرة العبد وفعله إلا أنهم ذهبوا في تحديدها إلى اتجاهات خمسة تتلخص في الآتي:

- **ذهب الأشعري** رحمه الله تعالى: أنه لا تأثير لقدرة العبد البتة في وجود الفعل وله الكسب الذي يقع بقدرته المحدثة فأصل الفعل ووصفه خلق لله وليس معنى هذا أنه ينفي تعلق قدرة العبد بفعله فهو يرى أن لها تعلقا غير التأثير، وتعينه: أنه يغيب عنا لكنه موجود وعلى رأيه كثير من الأشاعرة.

- **أما الباقلاني:** فيرى أن الله خلق الفعل وأخرجه من العدم للوجود وقدرة العبد دورها في جعله طاعة أو معصية ويرى أن هذا الدور لا يعد تأثيرا من قدرة العبد في خلق الفعل لأن كونه طاعة أو معصية أمر اعتباري، أو حالي وليس أمرا وجوديا فهو يؤثر في صفة كضرب اليتيم فهي لا تؤثر في ذات الفعل لكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالا، وتبعه الشهرستاني.

- **أما الإمام الإسفراييني:** فيرى وقوع الفعل بتأثير قدرتين "جواز وقوع مقدور بين قادرين مع اختلاف جهة التعلق"، ويؤول كلامه أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير لكن إذا انضمت إليها قدرة الله استقلت بالتأثير "حكاه الرازي" "استطاعت التأثير" فهو قريب من الباقلاني في مسألة تأثير قدرة العبد عنده في الصفة الزائدة إلا أنه لا يقول بالأحوال، فالتأثير عند الباقلاني في وصف الفعل أو التعلق يكون في وصف الفعل، وهنا عند

الإسفراييني التأثير يكون في الفعل نفسه، لكن مع اعتبار إعانة الله لقدرة العبد مما يجعله غير خارج عن أصول المذهب.

- **ثم يأتي دور الجويني:** الذي قال بتأثير القدرة الحادثة في ذات الفعل لكن بمشيئته، وإرادته، وقد يعد هذا بإعانة الله للعبد بالقدرة والمشيئة في كل فعل مما يجعله غير خارج عن أصول المذهب

- **بقي الرازي:** والذي يصف الفعل بعد توفر الأسباب من سيرورة الممكن من استواء الطرفين إلى ترجح أحدهما بقدرة الله وإرادته وحينها يجب الوقوع وهو كذلك لا يخرج عن أصول المذهب.

٣- مما لا شك فيه أن العبد وقدرته، وكسبه مخلوقات حادثة لله سبحانه.

٤- يطلق على الإنسان أنه مكتسب ويستحيل وصف الله بهذا.

٥- الخلق والكسب وصفان يرجعان إلى عين واحدة، لكن الكسب يقع بقدرة حادثة.

٦- قدرة الله معنى قديم، بينما قدرة العبد عرض حادث، وقدرته تعالى متعلقة بالأشياء تعلق خلق، وإيجاد وإحداث وإبداع بينما قدرة العبد تعلق كسب.

٧- يتعلق كسب العبد بالممكنات وهي قسمان: ممكنات موجودة، وممكنات معدومة ولا يتعلق كسب العبد بالممكنات المعدومة فهي مقدورة لله فقط، ولكن تتعلق قدرته ببعض الممكنات الموجودة التي أقدره الله عليها أو على كسبها.

٨- لا يتنافى أبدا استحقاق العبد للثواب والعقاب مع ما ذهب إليه الأشاعرة من أن فعل العبد واقع بين قدرة الله خلقا، وبين قدرة العبد كسبا.

٩- اتفق أهل السنة الأشاعرة أن الله ﷻ خلق العباد وقدرهم وأفعالهم كما قال تعالى: ﴿تم تهثم جح ٩٦﴾ [سورة الصفات: ٩٦].

١٠- أطبقت كلمة الأشاعرة على أنه ثمت علاقة بين السبب والمسبب كالنار والإحراق لكنها علاقة عادية وليست ضرورية لازمة.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب والمراجع:

١- ابن التلمساني (المتوفي ٦٥٨هـ): شرح معالم أصول الدين للرازي، ت: نزار حمادي، دار الفتح للدراسات والنشر، ط: الأولى ٢٠١٠م.

٢- ابن التلمساني (المتوفي ٩٠٠هـ) بغية الطالب (رسالة جامعية)، جامعة محمد الخامس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط، سنة ١٩٩٣ - ١٩٩٤م.

٣- ابن الصلاح: طبقات الفقهاء الشافعية. المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م

٤- ابن المستوفي: تاريخ إربل. المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: ١٩٨٠ م

٥- ابن خفيف: رسالة المعتقد مخطوط، جهة الحفظ: مكتبة أيا صوفيا-تركيا، برقم: (٤٧٩٢)، تصنيف المخطوط: عقائد. وأخرى مكتبة الفاتح-تركيا رقم: (٥٣٩١). وأخرى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، برقم: ٥٣-قس. تسلسل: (٦٦٥٢٦).

٦- ابن خلكان البرمكي الإربلي: وفيات الأعيان. المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت

٧- ابن عبد الهادي الدمشقي: طبقات علماء الحديث. تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٨- ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق. المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

٩- ابن عساكر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤

١٠- ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري، ت: دانيال جيماريه، دار المشرق - بيروت، سنة ١٩٨٧م.

١١- ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية. المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ

١٢- أبو القاسم الأنصاري: الغنية في علم الكلام، ط: دار السلام، ت: مصطفي حسنين عبد الهادي، ط: الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٣- أبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد، ط: دار الضياء، الكويت ت: د. خالد العدواني.

١٤- أبو القاسم الرازي: نهاية المرام في دراية الكلام، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠١٨م، ت: عبد القادر محمد علي.

١٥- أبو النصر الشافعي: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ت: د عائشة عبد الرحمن الناشر: دار المعارف سنة ١٤٠٩هـ.

١٦- أبو عبد الله التلمساني، تلميذ السنوسي (ت ٨٩٦هـ): شرح أم البراهين، ت: د. خالد زهري، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الثانية ٢٠٠٩م.

١٧- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

١٨- الإمام الأشعري: أصول أهل السنة والجماعة "رسالة أهل الثغر"، ت: د. الجليند، من غير طبعة.

١٩- الإمام الشهرستاني: نهاية الإقدام، ت: أحمد فريد المزيدي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ

٢٠- الآمدي: أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أ. د: أحمد محمد المهدي، عدد الأجزاء: ٥، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة الطبعة: الثانية: ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م.

٢١- الآمدي: غاية المرام في علم الكلام. المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة

٢٢- الإيجي: المواقف، ت: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل - لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٣- الباجوري: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ط: الحلبي الأخيرة ١٩٣٩م.

٢٤- الباقلاني: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات، ط: المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٥٨م.

٢٥- الجرجاني: التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦- الجويني: الارشاد، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٦هـ.

٢٧- الجويني: البرهان في أصول الفقه، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٢٨- الجويني: النظامية، ت: محمد زاهد الكوثري، ط: المكتبة الأزهرية للتراث١٩٩٣م.

٢٩- حاجي خليفة: سلم الوصول إلى طبقات الفحول. المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط

إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م

٣٠- الدسوقي: حاشية الدسوقي على أم البراهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: عبد اللطيف حسن ٢٠٠١م.

٣١- الديلمي: سيرة الشيخ الكبير محمد بن خفيف الشيرازي. ترجمه من التركية: د. إبراهيم الدسوقي شتا، الطبعة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٢- الذهبي: العبر في خبر من غبر. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

٣٣- الذهبي: تاريخ الإسلام. الناشر: المكتبة التوفيقية

٣٤- الذهبي: تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٣٥- الرازي: المحصل في علم الكلام، دار التراث، القاهرة، ت: حسين أتاي، ط: الأولى ١٩٩١م.

٣٦- الرازي: المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٣٧- الرازي: المطالب العالية من العلم الإلهي، تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، بيروت لبنان.

٣٨- الرازي = مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط: العلمية.

٣٩- الزركلي: الأعلام. الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م

٤٠- السبكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ

٤١- السمعاني: الأنساب، ت: اليماني، ط: الأولى سنة ١٣٨٢هـ.

٤٢- السنوسي (ت ٨٩٥هـ): أم البراهين، ت: د. خالد زهري، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الثانية ٢٠٠٩م.

٤٣- السنوسي (ت: ٨٩٥هـ): شرح العقيدة الكبرى، ط: دار الكتب العلمية ٢٠٠٦م، ت: السيد يوسف أحمد.

٤٤- الشيخ السعد: شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعمانية – باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٥- الشيخ مصطفى عبد الرازق: البشر تحت سلطان القدر، المطبعة السلفية، ط: الأولى ١٣٥٢هـ

٤٦- الصريفيني: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور. المحقق: خالد حيدر، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، سنة النشر ١٤١٤هـ

٤٧- الصفدي: الوافي بالوفيات. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

٤٨- طبقات المفسرين: لشمس الدين = محمد بن علي بن أحمد الداوودي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، بدون.

٤٩- الطوسي: تلخيص المحصل، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٠- العز بن عبد السلام: رسائل التوحيد "الملحة في اعتقاد أهل الحق"، ط: دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ت: إياد الطباع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥١- العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام. راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة

٥٢- الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٥٣- الغزالي: تهافت الفلاسفة. المحقق: الدكتور سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: السادسة

٥٤- الفاروقي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.

٥٥- الفيروزآبادى: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٥٦- الطبرسي: مجمع البيان. ط: دار الكتب العلمية بيروت ت: إبراهيم شمس الدين ط: ١٩٩٦م

٥٧- مصطفي باجو: عقائد الأشاعرة، ط: المكتبة الإسلامية ط: الأولى ٢٠١٢م.

٥٨- اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان.

٥٩- ابن الملقن: طبقات الأولياء بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

٦٠- ابن الملقن: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب المحقق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٦١- شهاب الدين (المتوفى: ٧٤٩هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ